جامعة مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التطوير الإداري كمدخل للتنمية السياسية في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : إدارة عامة

إعداد الطالبان :

- براهيم عامر
- طالب زكرياء

إشراف الأستاذ :

بن كادي حسن

السنة الجامعية : 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بداية نشكر الله تعالى على توفيقه لنا لإتمام هده المذكرة

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله تعالى "

الشكر الجزيل إلى الذي منحننا من وقته الكثير للإشراف على هدا البحث بتوجيهاته القيمة و ملاحظاته العلمية و البداغوجية. إلى من كان لنا سندا لآجل تنوير طريقنا بكل ما أوتى من جهد إلى :

الأستاد الفاضل: " بن كادي حسن"

الشكر الى كل القائمين على قسم العلوم السياسية لجامعة سعيدة – مسؤولين ،موظفين.

الشكر الخالص لكل الاساتدة على كريم عطائهم طوال مشوارنا الجامعي و نخص بذكر.

الاستادات: حلـــوي- نـــواري – جلولـــي- حريــق – عبــد الجليــل

الاساتدة :طارق عشور- زيدان- فيلالي – إيتيم – براهيمي – دادي- بنور- بن فاطمة – خداوي – موكيل – مزيان-

إلى من شاركتنا متاعب كتابة هدا البحث الانسة " سعـــــاد وهـــــاب "

إلى التي مدت لنا يد العون الأخــت: زوليخة بن جراد

(لا يمكن أن ينفع أي أحد نفسه، ولا أمته، ولا البشرية، ما دام مهملا، مشتتا، لا يهديه علم، ولا يمتنه خلق، ولا يجمعه شعور نفسه، ولا بمقوماته، ولا بروابطه.

وإنما ينفع المجتمع الإنساني، ويؤثر في سيره، من كان من الشعوب قد شعر بنفسه، فنظر إلى ماضيه، وحاله، فأخذ الأصول الثابتة من الماضي، وأصلح من شأنه في الحال، ومد يده لبناء المستقل يتناول من زمنه وأمم عصره ما يصلح لبنائه، معرضا عما لا حاجة له به، أو ما لا يتناسب شكل بنائه، الذي وضعه على مقتضى ذوقه ومصلحته).

عبد الحميد بن باديس

الإهداء

بعد الشكر والحمد لله العظيم على النعمة الكريمة والغالية أتقدم بالإهداء إلى:

* حملتني تسعا، أرضعتني حولين كاملين، علمتني سر الحياة. وإلى روح الأمل

* إلى من قاسمتني دقائق أنفاسها وحلو أوقاتها إلى من أحست بي منذ أن دخلت حتى الآن وإلى من سقتني الحب والحنان "أمي العزيزة والغالية" أمي نبع الحياة حفظها الله لي وأطال في عمرها.

* إلى من منحني كل شيء بدون مقابل وساندني بدعمه المادي والمعنوي طيلة حياتي لأكون على ما أنا عليه الآن " أبي العزيز والغالي" أطال الله في عمره وأدامه تاجا فوق رأسي.

* إلى الأستاذ المؤطر الذي لم يبخل علينا بالرأي السديد " بن كادي حسين "

إلى جميع أساتذة جامعة الدكتور مولاي طاهر وبالأخص إلى أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية

* إلى من وقفوا معي وساندوني في كل صغيرة وكبيرة كل الإخوة وبالأخص " يوسف ، خلف الله ، محمد "

* وإلى كل الزملاء الذين درسوا معي وعشت معهم الأيام الحزينة والسعيدة. إلى صديقي الذي ساندني في هذه المذكرة " زكريا" وإلى عامر قدوري ، وإلى معراجي أمين ، وإلى من ساعدتنا في كتابة هذه المذكرة " سعاد "

وإلى صديقي" تراس رضوان "و" غوثي سيد على " و" بن عودة عمر "

* وإلى كل من إطلع على هذا العمل.

إهـــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قاسمتني دقائق انفاسها وحلو اوقاتها إلى من أعطتني الحب والحنان وأهدتني ريحان شبابها والدتي العزيزة

إلى روح من تجرع الكأس ليسقيني لحظة سعادة ومهدلي طريق النجاح والدي الحاج الهاشمي لقجع رحمة الله

إلى من شاركوني أطوار حياتي إخواني واخواتي: جيلالي ، عبد الصامد عبد القادر، نجا ، ة وهيبة ، زكية ، فتيحة

إلى عطر العائلة أمينة

إلى من جمعتني بهم المحبة والأخوة في كل ربوع الجزائر

حبيب طالبي، حاج مهناوي، الحاج قديم، عمي رابح، عمي عباسي، حليمة ربحي حسين هشماوي، طيب صانة ، ، صالح جنوحات، مرابطي بغداد، محمد وبس ، مختار داودي، احمد عبد اللاوي، بكار بلقاسم ، محمود هواري، عطوي وهاب، بن حليمة ، رابح بغلول، بن مداح احمد، سهلة، عباس مولاي، بن مداح احمد ، ابراهيمي عامر

إلى كل إخواني وأخواتي في مديرية الشباب والرياضة، سعيدة.

والفدرالية الوطنية لعمال الشباب والرياضة كل باسمه

إلى كل طلبة العلوم السياسية دفعة 2013/2012

اكرمك عبد الرحمن

خطة البحث

الموضوع :

التطوير الإداري كمدخل للتنمية السياسية في الجزائر.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتطوير الإداري والتنمية السياسية.

المبحث الأول : مفهوم الإدارة و علاقتها بالنظام السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة.

المطلب الثاني : أهمية الإدارة.

المطلب الثالث: علاقة الإدارة بالنظام السياسي.

المبحث الثاني : التطوير الإداري و علاقته ببعض المفاهيم.

المطلب الأول: مفهوم التطوير الإداري و أهدافه.

المطلب الثاني: مفهوم الإصلاح الإداري و التنمية الإدارية .

المطلب الثالث: العلاقة بين التطوير الإداري و الإصلاح و التنمية الإدارية .

المبحث الثالث: التنمية السياسية مفاهيم ، نظريات و علاقتها بالإدارة.

المطلب الأول : ماهية التنمية السياسية تعريفا و إصطلاحا.

المطلب الثاني: مداخل التنمية السياسية.

المطلب الثالث: التنمية السياسية و العملية الإدارية .

الفصل الثاني : التطوير الإداري كمدخل للتنمية السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في التطوير الإداري و اثارها على التنمية السياسية.

المطلب الأول : المؤثرات السياسية و الإدارية.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني.

المطلب الثالث: الإصلاحات الإدارية.

المبحث الثاني : الإستراتجية البديلة للتنمية السياسية و التطوير الإداري في الجزائر.

المطلب الأول: محاربة الفساد الإداري كمدخل للتنمية السياسية.

المطلب الثاني: التطوير الإداري وفق منظور الحكم الراشد.

المطلب الثالث: العوامل المقيدة للإصلاح الإداري و اثارها على التنمية السياسية.

الخاتمة

المقدمة

المقدمــة :

1 - التعريف بالموضوع :

التنمية السياسية عملية تستهدف التوفيق بين المطالب المتعددة للمجتمــع والحد من الصراعات بين القطاعات. وفي بحثنا هدا سنتناول موضوع التنمية السياسية في الجزائر من خلال التطوير الإداري كــأداة للتنمية السياسية وكيفية خلق توازن بين الإدارة والمؤسسات السياسية واستفحال البيروقراطية الإدارية التي ضربت أطناب المجتمع كالفساد الإداري .

فكان لبدا لنا من البحث عن الحلول لكيفية تطوير الإدارة الجزائرية من خلال إصلاح شامــل، بإقامــة مؤسسات إدارية قوية بكفأتها و شفافية معاملتهــا .بالإضافة لتقوية دور المجتمع المدني وتفعيل الحكــم الراشد من خلال الإدارة و تطويرها حتى تصل لمسارها الواضح لتفعيل عملية التنمية السياسيــة المنشودة.

2 - أهمية الموضوع:

إن الأهميــــة التي تتميز بهــا دراســة مثل هــده المواضيع تتلخص في أن الإدارة وظيفــــة ونظــــام يحقــق التوازن بين جميع المهام التي تناط بدور الدولة و تطويرها وتحقيق تنمية سياسيــــة شاملة لمجمــوع المجتمــع . هده الأهمية تمنح لنا اكتساب ثقافــــة إدارية و سياسية من خلالها يمكننا، التعرض لمفهــــوم البيروقراطيــة الإدارية و قــــــدرتهاعلى التكيف مع التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية للدولــــــة .

كذلك طبيعة القوى الإدارية في الجزائر و تأثيرها على مسار السلطة السياسية خصوصا ومؤسســـات الدولة عامة. أهمية الموضــوع تنبع في أنه لا يمكن لأي طالب أو باحث يختص في التنظيــــم الإداري والسياسي أن يتغاض أو يمر مرور الكرام على هدا الموضوع (كدراسة أكاديمية، بحث علمي ،أو مطالعة تثقيفية)

3 - أهداف الدراسة :

نطمح من خلال هده الدراسة معالجة موضوعا حيويا يتمثل في رصـــد و تحليل ظاهـــرة الجهاز الإداري و علاقته بالتنمية السياسية للدولة من خلال تطوير وإصلاح نظامـــــــه، عناصـــره ، مكوناته، أهدافه، والدراسة نسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف أهمها:

* إكتساب ثقافة إدارية ، سياسية و قانونية.

*نطمح لتشكيل خبرة مهنية من خلال تحليل موضوع الإدارة ، تطورها ، إصلاحها، و أثرها على عملية التنمية السياسية بالجزائر.

*التعرف على الأدبيات التي تحدد المعالم الأساسية للإدارة الجزائرية.

*التعرف على التطوير الإداري و التغلغل في واقع الإدارة الجزائرية .

*التعرف على مظاهر الفساد الإداري و كيفية إصلاحه، و دور المجتمع المدني في عملية التطوير الإداري.

4 - الإشكالية و الفرضات:

إدا كان الجهاز الإداري البيروقراطي هو المحرك الأساسي لعملية التنمية عموما و السياسة على وجه الخصوص .

- هل يمكن الجزم بأن عدم كفأة الجهاز الإداري الجزائري و الفساد الحاصل فيه هو المشكلة الأساسية لعملية التنمية السياسية في الجزائر؟
- الأ يمكن التسليم بأن الأزمات المتراكمة التي عرفتها الجزائر مجتمع و دولة هي ناتجة إصلاحات ظرفية متواصلة لا تخدم مصالح الأغلبية المجتمعية ؟ وحتى تسهل الإجابة على كل دلك نطرح الفرضيات الآتية :

– ما دور التطوير الإداري في عملية التنمية السياسية؟

– ما موقع العملية الإدارية في إطار التنمية السياسية في الجزائر؟

– ما هي متطلبات التنمية السياسية في الجزائر؟

– ما هي العوامل المفيدة للإصلاح و التطوير الإداري و أثارها على التنمية السياسية؟

– هل للمجتمع المدني القدرة على تحريك عملية الإصلاح الإداري لتحقيق أهداف التنمية السياسية ؟

5 - منهج الدراسة:

تعتمد هده الدراسة بصفة أساسية على إزدوجية منهجية تشمل المنهج الوصفى التحليلى ، الدي يعتبر أسلوب تحليل و تفسير منظم للظاهرة ووصفها مع المعلومات المتعلقة بالدراسة ،إظافة للمنهج التاريخي بإعتباره يلم بكل المراحل التاريخية التي تتناول الأجهزة و المؤسسات السياسية و الإدارية الجزائرية .

6 -أسباب إختيار الموضوع:

كل باحث لا بدا أن تكون له دوافع تثير لديه الرغبة في البحث و التوغل في بحر المعرفة ،و مما زاد من إرادتنا كوننا طلبة تخصص إدارة عامة و مقبلين على التخرج و ممارسة الوظيفة .

و لكي تكون لدينا نظرة و تطلعات على الإدارة الجزائرية كي لانصطدم بواقعها و تظهر قيمة الموضوع في دراسات لأكثر من باحث من خلال أطروحات ماجستير ، دكتوراه و إسهماتهم المتواصلة عبر ندوات ،مؤتمرات و مجلات علمية

7 - صعوبات البحث:

يعتبر الموضوع الذي حاولنا دراسته في بحثنا المطول هدا من أهم المواضع التي تدخل في مقررات و مناهج الدراسية الجامعية و البحوث الأكادمية .

و كانت لنا خلاله استفادة كبيرة لكن تشعب الموضوع و تفرعه يتطلب الوقت الكافي و هو ما كن نحتاجه بالإضافة إلى قلة المراجع و أحيانا انعدامها بالمكتبة الجامعية ،أو خارجها مما صعب لنا المهمة. لكن بفضل الرعاية و الاهتمام للأستاذ المشرف و هو مشكور جزيل الشكر استطعنا أن نصل إلى نتيجة و لو أننا كن نطمح إلى الكثير و المزيد لكن نعتبرها بداية و انطلاقه للولوج إلى عالم البحث العلمي مستقبلا خاصة إدا حضينا بفرصة الدخول إلى دراسة الماستر و الدكتوراه .

تصميم الموضوع:

عالجنا الموضوع و حاولنا الإجابة على الإشكالية من خلال تقسيم هيكل الدراسة و البحث إلى فصلين :

الفصل الآول: الإطار المفاهيمي للتطوير الإداري و التنمية السياسية.

وقسمناه لثلاثة مباحث و كل مبحث الى ثلات مطالب :

م 1 : مفهوم الادارة : تعريفها ، أهميتها ، علاقتها بنظام السياسي

م 2: التطوير الاداري : اصلاح ، تطوير ،تنمية ادارية

م 3: التنمية السياسية : مفاهيم ، نظريات علاقتهابالادارة

الفصل الثاني: التطوير الإداري كمدخل للتنمية في الجزائر

و قسمناه لمبحثان و كل مبحث لثلات مطالب

م 1) : العوامل المؤثرة في التطوير الإداري و أثارها على التنمية السياسية

*المؤثرات الإدارية و السياسية * دور المجتمع المدني *الإصلاحات الإدارية

م 2) :الإستراتجية البديلة للتنمية السياسية و التطوير الإداري في الجزائر و معوقتها

* محاربة الفساد. التطوير* الإداري وفق منظر الحكم الراشد .

* العوامل المقيدة للإصلاح الإداري و أثارها علي التنمية السياسية.

الفصل الأول

خطة الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتطوير الإداري والتنمية السياسية.

المبحث الأول : مفهوم الإدارة و علاقتها بالنظام السياسي.
المطلب الأول: مفهوم الإدارة.
المطلب الثاني : أهمية الإدارة.
المطلب الثالث: علاقة الإدارة بالنظام السياسي.

المبحث الثاني : التطوير الإداري و علاقته ببعض المفاهيم .
المطلب الأول: مفهوم التطوير الإداري و أهدافه.
المطلب الثاني: مفهوم الإصلاح الإداري و التنمية الإدارية .
المطلب الثالث: العلاقة بين التطوير الإداري و الإصلاح و التنمية الإدارية .

المبحث الثالث: التنمية السياسية مفاهيم ، نظريات و علاقتها بالإدارة.
المطلب الأول : ماهية التنمية السياسية تعريفا و إصطلاحا.
المطلب الثاني: مداخل التنمية السياسية.
المطلب الثالث: التنمية السياسية و العملية الإدارية .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتطوير الإداري والتنمية السياسية

المبحث الأول : مفهوم الإدارة و علاقتها بالنظام السياسي

دراسة الإدارة تتطلب ضبط نظرى، ودلك لوجود مقاربات و تعاريف متعددة مرتبطة بالأطر الهيكلية والتنظيمية ونوع المؤسسات. والإدارة عرفت تطوير عبر العصور ولقت اهتمام جميع الأمم لتحسين مستوى وتطوير المؤسسات لخلق تنمية شاملة بالاستجابة لحاجيات المجتمع و النمو السياسي للدولة بمؤسستها و أجهزتها .

المطلب الأول: مفهوم الإدارة

الإدارة هي الوظيفة الأكثر أهمية في المجتمع المعاصر ، و تلعب دورا أساسيا في توجيه موارد المجتمع و توظيفها لإنتاج سلع و خدمات يحتاجها الناس و المؤسسات المجتمعية .

الإدارة هي دلك النشاط الموجه نحو توفير تعاون مثمر و تنسيق فعال بين مختلف المهارات و الجهود الفردية و الجماعية و تعتبر العنصر البشري كمحور للعملية الإدارية .

ويعرفها "هنري فايول" سنة 1917 الإدارة هي "تنبأ– تخطيط – إصدار الأوامر – تنسيق و مراقبة" (1). كماعرفهاالاستاد "صلاح الدين جوهر

"الإدارة هي عملية اتخاد القرارات التي من شأنها توجيه القوى البشرية و المادية لتحقيق أهداف مرغوبة على احسن وجه ممكن". (2)

والإدارة ترتبط بجميع المجالات البيئية الاجتماعية لمختلف القطاعات التي تكون المؤسسات السياسية والإدارية.كما أن لها القدرة على تغير الأوضاع و تحريك اتجاهها لتحقيق الأهداف و الرفاهية الاجتماعية، والإدارة مكملة للسياسة لوجود ارتباط وثيق بينهما ،فالسياسيون يتولون التخطيط وتحديد الأهداف ورجال الإدارة يتولون تنفيذ الخطط و القرارات.

كما عرفهاالاستاد :"عمار بوحوش "علم الإدارة جسم متكامل من المعلومات و الأفكار التي تساهم في تقريب الإدارة من المواطن و توفيرحاجيته الضرورية" (3)

و يعرفها "فريدريك تايلور" الإدارة هي المعرفة الصحيحة لما يراد أن يقوم به الأفراد و التأكد بأنهم يفعلون دلك بأحسن طريقة وارخص التكاليف (4).

كما عرفها المسلمون الأوائل كونها مستمدة من كتاب الله و رسوله (ص). باختيار الشخص المناسب في الوقت المناسب بالإضافة لمساهمات الحضارة الإسلامية عبر قرون طويلة حول النظام الحكم السياسية و الإدارة .

1– عبد العزيز صالح بن بتور،"اصول و مبادئي الإدارة العامة" ،(عمان ،دار الثقافة و النشر التوزيع 2000) ،ص .23.

2– محمود عساف ، "أصول الإدارة "ط1 (القاهرة ، دار الكتب ، 1988) ، ص . 11

3– عمار بوحوش،"أبحاث في السياسة و الإدارة "،(بيروت،دار العرب الاسلامي.،2007)ص5

4– عبد العزيز صالح بن بتورمرجع سابق ،ص 33

المطلب الثاني : أهمية الإدارة

تلعب الإدارة دورا هاما من خلال الجهود المبذولة والموجهة لتحقيق الأهداف وتظهر أهميتها نتيجة التغيرات التي عرفتها كل المجتمعات :

- **تفوق الجهود الجماعية على أهمية الجهود الفردية.**
- **النظرة للإدارة كعلم وفن ومهنة متخصصة.**
- **الإدارة أساس النجاح لجميع مشاريع الهيأة والمؤسسات.**

وأهميتها تكمن في دفع عجلة التنمية كما يقول جون مي "الإدارة هي المفتاح الوحيد للنمو".

وازدادت أهمية الإدارة وعظم شأنها نتيجة التطور الاقتصادي، الاجتماعي والتكنولوجي، زيادة على حاجة الإنسان لإدارة متطورة تشبع حاجته، فاعتبارها ركن أساسي في عملية التنمية الشاملة.

الإدارة هي التي تمد المؤسسات بالبرامج والمخططات الإبداعية التي تضع حاجات المجتمع، وازدادت أهميتها بتوجيه الجهود الجماعية لتحقيق البرامج المطلوبة.2

كما أن الإدارة مسؤولة عن تطوير التحديث الذي تقوم به الدولة لتوفير متطلبات المجتمع، هي المنبع الذي تستمد منه الدولة قوتها وإدارتها التنفيذية، فبواسطتها تصنع المخطط، البرامج وترسم سياستها.

الإدارة هي المديرة لعملية التنمية السياسية للدولة، وقد حظيت باهتمام كبير على المستوى العالمي، وتجسد هذا الاهتمام في الانعقاد المتواصل للمؤتمرات والندوات العملية بالإضافة لإنشاء المعهد الدولي للإدارة وتحت إشراف الأمم المتحدة.3

الإدارة تستنبط أهميتها في كونها تخلق قيادات ومؤشر لتقدم ورقي الأمم، وخير دليل دولة اليابان فرغم أنها لا تملك الموارد الطبيعية إلا نادرا، لكن يفضل الأساليب الإدارية الراقية أصبحت من أرقى الدول في جميع الميادين وأكثرها استقرارا ونمو أساسيا.

1–محمد إسماعيل بلال" مبادئ الإدارة، النظرية، التنظيم والتطبيق" (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، **2004**) ص **31**

2–علي سلمي" الإدارة بالأهداف طريقا للمدير" (القاهرة، دار غريب للنشر والطباعة،**1995**) ص **15**

3–علي سلمي، نفس المرجع السابق. ص**64**

المطلب الثالث: علاقة الإدارة بالنظام السياسي.

التنمية السياسية تتطلب ضرورة وضع الإدارة في مكانها الصحيح بين مختلف مؤسسات الدولة، وحسب الطبيعة المنوطة بها لتحقيق المنفعة العامة وهي التي ترسم السياسة التي تتوخها السلطة في خدمة المجتمع .

و الجهاز الإداري يعتبر النواة الرئيسية لتنفيذ السياسة العامة للحكومة من خلال كل الادارت و الوزارات و المرافق الخدماتية، وفي كل الحالات السياسية هو نظام وعمليات تتأثر بالأحوال الإدارية، فكلما اتصفت الإدارة بالتنظيم تطورت أجهزة الدولة و زاد الإنتاج .

فتنجح الدولة في القيام بالتزاماتها فتكسب ثقة الشعب ، و تؤدي لاستقرار النظام السياسي و العكس صحيح ، فكلما أنتشر سوء التسيير الإداري والرشوة و المحسوبية فإنه قد يؤدي لقيام ثورات اجتماعية (1)

الإدارة تؤثر في السياسة إما بالإصلاح أو الفساد، والأوضاع السياسية تؤثر على الأنظمة الاجتماعية والإدارية(2)

وهناك من يري بأن الإدارة مندمجة و تابعة للسلطة السياسية عكس آخرون فهم يرون بأن الإدارة غير مرتبطة ومستقلة عن النظام السياسي .

و حتى و لو كان للإدارة و النظام السياسي خصوصيات و استقلالية و أهداف نستطع من خلالها رؤية الفواريق بينهما، لكن هناك كثير من الاندماج، وهو ما يجعلنا نقول أن كليهما يكمل الأخر. وضعف احدهما يؤثر في الثاني و تطور جانب يفيد الأخر، ولا يمكن لهم الاستغناء عن بعضهم البعض

1- ابومدين طاشمة،" إستراتجية التنمية السياسية" (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 2007.2006) ص.78

2- عمار بوحوش،" نظريات الإدارة العامة" (عمان المنظمة العربية للعلوم الإدارية .1980)، ص 07

المبحث الثاني : التطوير الإداري و علاقته ببعض المفاهيم

التطوير الإداري يعرف عموما أنه إعادة تصميم الهيكلة الإدارية و تطوير تركيبة و أساليب وإجراءات العمل وهو يحمل معنى شمولي متكامل ،و قد يستخدم كمرادف لمفهوم الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية .كما يعتبر ركن أساسي في عملية تحديث و إصلاح اشمل و تنمية للأجهزة الحكومية، و لكن مهما تعددت المفاهيم و تشعبت فإن التفريق بينهما يبقى من الصعوبة بمكان ،لأنها كلها تصب في إدخال تحسينات المستمرة على الجهاز الإداري ومن اجل محاولة توضيح أكثر لمعاني هده المفاهيم سنتعرض لها بإيجاز لمعرفة خصوصيتها و علاقتها بالتطوير الإداري .

المطلب الأول: مفهوم التطوير الإداري و أهدافه

1) مفهوم التطوير:

التطوير الإداري وظيفة من شأنها إحداث تغير نحو الأفضل هو مهمة لا تقتصر على الإدارة بذاتها، بل مهمة كل موظف يعمل على تطويرها و تحسين أساليبها و يفكر و يعمل لحل مشاكلها .

التطوير الإداري هو تنسيق و بلورة الأفكار و طرح المناسب منها للتنفيذ و يحتاج لدفع جميع المسئولين، مع إحداث نوعية ناقلة شاملة في جميع المستويات محليا ، و وطنيا ،و دوليا مع تقديم أجود البدائل .والنقطة الأساسية في التطوير الإداري لآي جهاز هو الشكل التنظيمي الذي يجعل نشاط التطوير الإداري جزء من التنظيم و فعالية المنظمة .

وكذلك يعرف التطوير الإداري بأنه عملية مخططة و موجهة لتغير وجهات النظر و مفاهيم الأفراد العاملين للتأثر على سلوكهم و أدائهم نحو الأحسن و الأفضل (1)

إن مصطلح التطوير الإداري عبارة عن إعادة تصميم الهيكلة الإدارية و تطوير تركيبتها، وأساليب العمل و سلوكات العاملين على اختلاف مستوياتهم مع تحديث القوانين و قواعد العمل من اجل إحداث تغيرات أساسية ايجابية في أداء الأجهزة الإدارية .

وهذا معناه القدرة المتجددة لبناء و تطوير المفاهيم و القدرات لتحقيق الاحتياجات الحالية وإثراء الإدارة بأساليب المعاصرة. وتوفير القدرات البشرية المؤهلة و إصلاح الهياكل و استغلال عقلاني للإمكانيات.(2)

1– شقران الراشد ، "التطوير الإداري من أين نبدأ" ؟ مجلة رسالة معهد الإدارة ، الرياض ،العدد **63**،ماي **2006**،ص **29**

2– شقران الراشد ، المرجع السابق نفسه ، ص **31** .

والتطوير الإداري ركن أساسي في عملية التحديث و إصلاح شامل للأجهزة الحكومية والمؤسسات الإدارية .لأن البرامج تسعى بشكل مباشر للقضاء على البيروقراطية المعيقة للتنمية، و جعل عملية الانتقال بالمنظمات من حالة الركود إلى التطوير والتغير بما يتفق مع تطور و تطوير الدولة .

وهده التعريفات السابقة قد تتماشى مع ما تعرفه الهيئات الدولية و العالمية و منها هيئة الأمم المتحدة .التي عرفت التطوير الإداري بأنه "المجهودات المخصصة لتحقيق تغيرات أساسية في نظام الإدارة العامة من خلال العمليات التطورية الشاملة أو على الأقل عملية تحسين وأكثر لمكوناته مثل الهياكل الإدارية والأفراد و التركز على البعد الفني للجهاز الإداري".(1)

خلاصة لماهية التطوير الإداري هو العملية الهادفة لمعالجة نقائص الأداء الإداري. ولا يتوقف دلك على الإلمام بالمكانيزمات بل يقتضي معرفة دقيقة للبيئة الخارجية التي تعمل فيها و تأثرها على الجهاز الإداري .

ب) أهداف التطوير الإداري:

يهدف التطوير الإداري لتهيئة الظروف المناسبة داخل المنظمة لأجل دفع النمو و التطور، و إيجاد البيئة الملائمة لتقبل التغيرات التكنولوجية ، القانونية والإدارية بما يتمشى و ينسجم مع منطق العصر و هي مختلفة حسب مستويات الإدارية وأهمها :

- خلق مناخ ملائم داخل المنظمات لمعالجة المشاكل ووضع الحلول .
- رفع مستوي الفهم العام و التفكير الإداري لدى العاملين و على كل المستويات .
- تنمية قدرات العاملين على التحليل و تشخص المشاكل و اختيار البدائل الممكنة .
- تطوير مهارات و قدرات العاملين الإدارية لتحسين و رفع مستوي الأداء

وليكن التطوير الإداري ناجح لا بدا من ان يكون مرتبط بأعلى سلطة إدارية. وإعطاء صلاحيات كافية تمكنها من انجاز مهامها و تحقيقها للأهداف المنوطة بها. و توفير المصادر العلمية الحديثة في مجال التطوير الإداري ،مع وضع نظام خاص لتوفير وتعزيز قسم التطوير الإداري بكوادر متخصصة في مجال الإدارة، وعقد لقاءات مستمرة بين الإدارة العليا، والعاملين وتوفير التجهيزات و الاحتياجات اللازمة .

1- فيصل بن معيض ، "إستراتجية الإصلاح و التطوير الإداري و دورها في تحقيق الأمن" (الرياض، كلية العلوم الادارية ،جامعة نايف، 2006)،ص24

المطلب الثاني: مفهوم الإصلاح الإداري و التنمية الإدارية

1) مفهوم الإصلاح:

عموما يقصد به إحداث تغير أساليب و مستوى الأداء الإداري، في المجتمع إلى درجة أفضل مما هو في فترة قبل الإصلاح. ويعرف بأنه الجهود المخططة لآد خال تغيرات جذرية في الإدارة العامة بإصلاح شامل أو جزئي في الجوانب الأساسية للإدارة .

ويعرفه الأستاذ " **احمد رشيد** "انه مجموعة عمليات مستمرة ترتبط فيها بينما لتكون جميعا هذا النشاط الهادف إلى تنمية الجهاز الإداري للدولة مما يرفع كفأه تنفيذ السياسات العامة وتحقيق الأهداف ".(1)

ويذهب بعض المفكرون باعتبار الإصلاح الإداري أوسع مضمون من التطوير الإداري، وهو عملية تعني تطوير الجهاز الإداري على كافة المستويات و عملية لتنمية القدرات و المهارات و الكفاءة لدى العاملين في الأجهزة والمؤسسات الإدارية لمواجهة متطلبات لتغير اقتصادي، اجتماعي و تزويد المواطن بمزيد من الخدمات .

الإصلاح الإداري يشمل تبسيط الإجراءات وإزالة العوائق التي تحد من فعالية و سرعة أداء الأجهزة الإدارية. وله أهداف تتضمن إبعاد إستراتجية بغية إحداث تغيرات في الجهاز الإداري للدولة أهمها :

- إحداث تغير جدري للقضاء على النظام المورث الذي يعرقل عملية تطور الدولة .
- تطوير اللامركزية الإدارية وتوسيع المسؤوليات والسلطات الإدارية ،وفق مبدأ التفويض الإداري .(2)
- تفعيل عملية الرقابة على المؤسسات الإدارية لتفادي العديد من مظاهر السلبية .

عموما الإصلاح من السمات الأساسية التي يتصف بها علم الإدارة و تطبيقاته المختلفة في كل الميادين وجميع العلماء لم يتمكنوا من تقديم تعاريف موحدة لنظرا لتباين مدارسهم واختلافاتهم الفكرية .

1- احمد رشيد، "الإصلاح الإداري إعادة التفكير" ،(القاهرة ،دارالنهضة العربية ،1994) ، ص 34

2- محمد جاب الله عمار ، "الإدارة في الخدمة اجتماعية "، (إسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 2003) ،ص167

وحسب المفكر **جرمان**: "الإصلاح الإداري عملية سياسية صممت لتنظيم الإدارة أو البيروقراطية و العناصر الاخري للعملية السياسية ،وهدا التعريف يركز على العلاقة القائمة بين الجهاز الإداري و الجهاز السياسي".(1)

و يعرف الإصلاح الإداري على انه جهود مصممة خصصا لأحداث تغيرات سياسية في الأنظمة الإدارية من خلال إصلاحات واسعة .

ويعرفه الأستاذ **جيرالد**: "الإصلاح الإداري هو عمل إداري مصطنع مفروض ومحدد ومخطط له تكون له نتائج أفضل من الواقع الراهن".

وبالنسبة للدولة النامية هو عملية مستوردة من بيئة غير البيئة المطبقة فيها متميزة بخصائصها، السياسية و الاجتماعية و الإدارية، مما يبرز نسبة النجاح الضئيلة.

والإصلاح الإداري حسب فقهاء الفكر الإسلامي و من بينهم الشيخ أبو **الحسن الماوردي**:" الإصلاح هو استعمال الرجل الصالح والأمثل في المكان و الوقت المناسب".

لكن التعريف العلمي و الأكاديمي الأكثر اتفاق حوله ما جاء في توصيات المؤتمر الدولي العاشر للعلوم الإدارية سنة**1956** باسبانيا.

" الإصلاح الإداري سلسلة تحسينات في الجهاز التنفيذي قائم على إعادة تنظيم الهياكل الإدارية الحكومية و إحداث تغيرات في طرق و أساليب العمل على كل المستويات الإدارية العليا و الدنيا".(2)

والإصلاح الإداري مصدر السلطة السياسية التي تتغذي منه و تقوي النظام القائم و تطوره بالمعرفة الإدارية .(3)

---

1) ناصر محمد الصائغ ،" الإدارة العامة و الإصلاح الإداري في الوطن العربي،"(القاهرة، المنشورات العربية للعلوم الإدارية ،1986) ، ص .807

2) احمد بوضياف ، "الهيأة الإدارية الاستشارية في الإدارة الجزائرية ، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ،2001) ،ص365

3) سنوسي حنيش ، "الإدارة و البيئة في النظرية و التطبيق"،(رسالة ماجيستر، 1997)، ص 186.

2) مفهوم التنمية الإدارية :

التنمية الإدارية عملية تجعل عناصر الإدارة تتلاءم و تتطور مع أهداف التنمية الشاملة التي تسعى الدولة لتحقيقها . وهي إستراتجية تدخل شاملة بغية إحداث تحسين كفأه وفعالية الأجهزة الإدارية .وتطوير قدراتها على التحدث والتطوير التقني، العلمي، السياسي، اقتصادي واجتماعي.

التنمية الإدارية عمل إداري ،علمي منظم بتغير خططها الهادفة لتحولات ايجابية في مجمل عناصر العمل الإداري للدولة. ولان الإدارة هي مدخل لأي تنمية، و بدونها لا تتحقق الأهداف، وكل العقبات الموجودة ناجمة عن سوء الإدارة بدأ من التعين، التوظيف، التدريب، مكان العمل، و مهما كانت التكنولوجيا و العلم فان تخلف الإدارة يهدر كل الجهود.

وبالنسبة لتطور الدول نحو الأفضل فالتنمية الإدارية هي هدف كل دول النامية و المتقدمة، وتسعى لتطوير أساليب العمل الإداري رغم الفوارق الموجودة بينهم (أمكنيات و موارد).والتنمية الإدارية جزء أساسي من مخطط التنمية الشاملة لكل الدول، و ينظر لها كعملية تغير شامل و تطوير متواصل بغية الارتقاء بمستوى الأداء لتحقيق أهداف شاملة.(1)

والتنمية الإدارية كمفهوم أكاديمي ترجع إلى حركة الإصلاح الإداري بالولايات المتحدة الأمريكية أوائل القرن العشرين التي دعت إلى تحقيق الكفاءة في الأداء الإداري. وتعددت التعارف و تطورت لتدل على الجهود المبذولة بصورة مستمرة، لتحسين و تطوير الجهاز الإداري الكلي الموجود في الدولة و رفع مستوى قدرات الإدارة عن طريق هياكل تنظيمية ملائمة و تبسيط الأنظمة و تحسين بيئة العمل المؤثرة فيه.

التنمية الإدارية متطلب يسعى الموظف إلى تحقيقه للوصول للتطوير و الإصلاح هياكل و الأجهزة الإدارية.

ويعرفها الدكتور **عامر الكيسي**: "هي عملية شاملة ينبغي أن يساهم فيها كل فرد مهما كان مستواه في الدولة أو متعامل مع أجهزتها من أجل رفع مستوى الأداء الإداري و يحقق مستوي أفضل للخدمات "(2)

التنمية الإدارية هي عملية تطوير شامل للجهاز الإداري من اجل رفع مستوى قدراته لتمكنه من القيام بالوظائف الدولة

بشكل عام و بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية و التنمية التي تهدف إلى.

- رفع مستوى أداء الوظائف الإدارة العامة و رفع كافة العاملين بتوفير الأدوات المادية و الأساليب الحديثة.
- الاعتناء بالمرتكزات الأساسية للإدارة و تطويرها باستمرارها.

و عليه ما يمكننا قوله في الأخير إن التنمية الإدارية هي الجانب دو أبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية تصب في جهود التدبير حسب المتطلبات و الحاجات.

---

1) فوزي صلاح الدين،" الإدارة العامة بين عالم متغير و متطلبات التحديث"،(القاهرة، دار النهظة العربية ، 2001) ص. 87

2)عامر الكيسي، "الفساد و العولمة، "(الرياض المكتب الجامعي الحديث،2005) ،ص .76

المطلب الثالث: العلاقة بين التطوير الإداري و الإصلاح و التنمية الإدارية

ما يمكن قوله أن مفاهيم التطوير و الإصلاح و التنمية الإدارية، لا يمكن استخدمها للدلالة على معنى واحد سواء من حيث الأهداف التي تسعى كل واحد منها تحقيقها، أو من حيث الزمن. و لا يمكن الحديث عن تنمية إدارية دون تطوير إداري الذي يعتبر شرط أساسي لتحقيق دلك، و هي عملية تبدأ بالإصلاح ثم التطوير الإداري ثم تنمية الإدارية.

الإصلاح الإداري يقوم على الإصلاح السياسي، خاصة في الدول النامية، ومنه فان مشاكل الجهاز الإداري هي بالأصل سياسية، و معالجتها تكون من قمة الهرم السياسي، و أن يوازي ما بين السلطة التنفيذية و باقي السلطات والتوافق في التطوير والإصلاح الإداري.

وتشير الدراسات حول الإصلاح و التطوير في العصر الحديث خاصة الغربية منها، أن إحداث تغيرات مستمرة في هيكل الأجهزة الإدارية مبني على إقامة هيكل تنظيمي لها و إعادة بناءه كل ما اقتضى الأمر دلك.

والعملية الإدارية هي إصلاح تطوير و تنمية بواسطة لجان فنية و استشارية و وحداث مستقلة، يتم إلحاقها بالمستويات السياسية و الإدارية العليا للدولة..و التطوير الإداري ليكون قادرا على تنفيذ البرامج لابد من دراسة لتنظيم الأداء وتقديم توصيات للسلطات المختصة لإصدار تشريعات خاصة بالإصلاح الإداري و للوصول لتنمية إدارية.(1)

ولابد للبرامج أن تكون بصورة تدريجية وعلى ضوءا لدراسات والاستشارات الفنية من طرف خبراء الإدارة.

ورغم التقاء تلك المفاهيم الإدارية: إصلاح– تطوير– تنمية.

حول المعنى المقبول لكن تختلف في مدلولها اللفظي و يمكن ملائمة تعميمه و تحديده و تأثره على تطوير الإداري.إن عملية التطوير لا تظهر فقط في التغيرات الطبيعة و البيئة.، وإنما عند و جود بوادر فشل الجهاز الإداري، و من ثم يكون التطوير الإداري و تحسن تنمية إستراتجية لتوفير متطلبات فعالة للإدارة العامة. ومنه تأتي العملية الإدارية بجميع مفاهيمها الإصلاحية و التنموية و التطويرية كسياسة إستراتيجية للأنظمة السياسية بالتعاون مع كافة القطاعات.

---

1) موسى اللوزي ، "التنمية الإدارية "، ط 2 (عمان، دار وائل للطباعة و النشر، 2002) ،ص 26

المبحث الثالث: التنمية السياسية مفاهيم ، نظريات و علاقتها بالإدارة

المطلب الأول : ماهية التنمية السياسية تعريفا و اصطلاحا

علم السياسة المعاصر لم يستطيع حتى الآن التوصل إلى تعريف ثابت لمفهوم التنمية السياسية، نظرا لتعدد المدارس الفكرية و لأكثر من سبب و لأنه كثيرا ما يقع خلط بينه و بين مفاهيم كالتجديد السياسي، الانتقال السياسي، الانفتاح السياسي و الإصلاح السياسي.

وقد وضعت تعارف كثيرة لمفهوم التنمية السياسية، فهناك من ركز على العلاقات الاجتماعية، الروابط السلوكية، والعلاقة بين المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و هناك من أهتم بالأداء الحكومي البيروقراطي وأداء النظام السياسي.(1)

وهده التعاريف يمكن اختصار مضمونها في:

– التنمية السياسية هي زيادة المساواة و قدرة النظام السياسي لتحقيق التنمية شاملة.

– التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة لبناء مؤسسات قوية.

– التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئة الداخلية و الخارجية.

والفكر السياسي المعاصر يحتفل بالعديد من اجتهادات التي تناولها مختصون في العلوم السياسية لتحديد مفهوم التنمية السياسية لكن لم يقتربوا من مفهوم واضح و شامل.

1– ربيع محمد محمود إسماعيل حبره،" موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت **1994**، ص **47**.

ولمعرفة أهم التعاريف لمفكرين و علماء و أساتذة ركزنا على التعريف الذي جاء به الأستاذ " **طاشمة أبومدين**" والذي تناوله من جوانب عدة.

التعريف اللغوي: التنمية السياسية هي عملية تحديث واسعة بالانتقال بالمجتمع من حاله التقليدي إلى مجتمع حضري صناعي، وهي تعني الانتقال إلى أهداف يريدها النظام السياسي، (ديمقراطية، استقرار، شرعية ، المساواة).

التعريف الجغرافي: يرتبط هدا التعريف بالمجتمعات حديثة الاستقلال في إفريقيا ،أسيا، أمريكا اللاتينية، خلال القرن العشرين والتي هي أقل تصنع وتنمية مقارنة بدول أمريكا الشمالية و أوروبا .(1)

التعريف الوظيفي : تعني حركة النظام السياسي، نحو ما تمتاز به العملية السياسية و التي تشمل تخصص الأدوار فصل السلطات سياسيا وإشباع الحاجات و الخدمات المادية و الاقتصادية، وقدرة الإدارة على حفظ القانون وكافة الوظائف المنوطة بها بطريقة راشدة و عقلانية.

كما يعرفها المفكر **لوسيان فاي**:" التنمية السياسية هي الشق السياسي لتنمية شاملة، بإقامة حكومة قوية قادرة على تعبئة قطاع عريض من المواطنين. لتحقيق الانجازات المتعددة. وقصد به العمليات التي تتعلق بتحديد بناء المؤسسات الثقافية والسياسية، فتصبح حكومة راشدة و المشاركة الشعبية هي الفاصل بين نظام الحكم وما يسبقه من نظم".

إجمالا يمكن القول أن علم السياسة المعاصر لم يستطيع حتى آن التوصل إلى تعريف ثابت للتنمية السياسية نظرا لتعدد المدارس الفكرية، والمتعارف عليه عموما هي عملية السياسية يكسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع، وتكسبه القدرة على مواجهة المشاكل و تتضمن عمليات مختلفة ومتعددة.

1- بومدين طاشمة، "إستراتجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، (أطروحة دكتوره،تخصص تنظيم إداري ،جامعة الجزائر ،2007)،ص18

المطلب الثاني: مداخل التنمية السياسية

نظرا لأتساع البحوث والدراسات في التنمية السياسية ارتأينا التركيز على تلخيص شامل لثلاث مداخل، تتناول التنمية السياسية وهي :المدخل القانوني، المدخل الوظيفي، و المدخل الديمقراطية.

المدخل القانوني : ظهر في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، وهو يرتكز على الأوضاع الدستورية والقانونية ويرى في النظام السياسي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية.

يقوم بتنفيذها و حمايتها مجموعة مؤسسات و هيأت رسمية صاحبة السلطة و الإكراه ،أي دولة القانون بمعني السيادة والكلمة العليا للقانون وحماية الإفراد من تجاوزات الحكام .

لكن ما يعاب عليه هو الاهتمام بالمعيار الشكلي وإهمال النشاط الموازي و سلوك الإنسان، و تأثره في توجيه عملية التنمية السياسية.ورغم ما يؤخذ عليه لكن لا يمنع الاعتماد عليه كأداة للتحليل ووسيلة تفسير، ما زالت صالحة ولها أنصارها .(1)

المدخل الوظيفي: أصل تطبيقه يرجع لأفلاطون و أرسطو الدين اهتموا بالوظائف التي ينبغي أن يؤدها النظام السياسي من اجل تدعيم وتنظيم مجتمع سياسي و تطورت في العهد المعاصر مع (فرنك فابون) و تبلورت أكثر مع (كارول دويش) حيت يستخدم النظرة الشمولية للأبنية الاجتماعية كمنظومة واحدة من خلال شمولية النظام السياسي ، و قدرته في أداء الوظائف وأدوار لقياس كفأته وفعاليته، حفاظا على استمراريته من خلال القدرة الوظيفية و استمرارية الإجابة، بتحويل المطالب و قدرة النظام على التكيف ومواجهة التحديات حتى لا يكون تراجع للتنمية السياسية .

المدخل الديمقراطي: أصحاب هده المدخل من علماء السياسة مثل (هالبرين ،فايترشاتين) يرون بأن الديمقراطيات الفقيرة لا تقل حجما وسرعة عما حققته الاتوقراطية. فالإفلاس،الكوارث، والبؤس من نصيب الحكومات العسكرية (أمريكا اللاتينية ، إفريقيا ، اروبا الشرقية)، عكس الدول الديمقراطية بتجربتها (كالهند، البرازيل، سينغال، ماليزيا) .

والتي حققت نموا اقتصاديا و دخل قومي كبير.أصحاب هده النظرية يرون بأن بنية النظام الديمقراطي ومؤسسته تفسح المجال لمحاسبة شعبية و مستمرة فعالية و رقابة بين المؤسسات. عن طريق النقد وترك الحرية للمجتمع المدني ، مما يجعل الحكام يقدمون الكفاءة و الجدارة على المحسوبية ،ويحسنون البرامج بالرقي والأداء .وفي العقدين الآخرين أصبح الحديث عن مفاهيم الديمقراطية و التحول الديمقراطي أكثر رواجا في اللغة السياسية مقارنة بالتنمية السياسية خاصة لدا البلدان العالم الثالث .(2)

1- ابومدين طاشمة مرجع سابق ص32 . 35

2- رضوان زيادة "الديمقراطية التوافقية " مجلة العربي " عدد.120 كانون ،2006 ص . 84-86

المطلب الثالث: التنمية السياسية و العملية الإدارية

علماء السياسة يرون بأنه في أي دولة إن تحققت سيادة القانون وانتظام الإدارة يمكن اعتبارها دولة نامية سياسيا ، يحترم فيها القانون وأداة فعالة تتأثر بالتحولات السياسية.

وكدالك يمكن للمجتمعات التي تتميز بسلطة مركزية واسعة الاختصاص وتعاظم دور أجهزتها الإدارية من اجل تنفيذ قواعد نظامية وقانونية لمختلف القطاعات المجتمع، أن تصبح المجتمعات العصرية و راقية.

والتنمية السياسية ترتبط ببناء مؤسسات إدارية، عبر شرائح الموطنين والقوى الديمقراطية و الشورية.

التنمية السياسية هي قدرة النظام على تطوير ودعم قدراته السياسية و الإدارية و المهارات، في التعامل مع أنماط جديدة و المتغيرات التي يواجهها، وكفاءة الأجهزة الحكومية لتحقيق الاستقرار العام، ودلك بتوفير كل الطاقات و الإمكانيات التي تجعله يتخذ القرارات و يرسم السياسات لتحقيق الأهداف .(1)

1) ربيع حامد" نظرية التطور السياسي"(القاهرة ،مكتبة الحديثة،**1972**) ص **144**

الفصل الثاني

خطة الفصل الثاني

الفصل الثاني : التطوير الإداري كمدخل للتنمية السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في التطوير الإداري و أثارها على التنمية السياسية.
المطلب الأول : المؤثرات السياسية و الإدارية.
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني.
المطلب الثالث: الإصلاح الإدارية.

المبحث الثاني : الإستراتجية البديلة للتنمية السياسية و التطوير الإداري في الجزائر.
المطلب الأول: محاربة الفساد الإداري كمدخل للتنمية السياسية في الجزائر .
المطلب الثاني: التطوير الإداري وفق منظور الحكم الراشد.
المطلب الثالث: العوامل المقيدة للإصلاح الإداري و اثارها على التنمية السياسية.

الفصل الثاني : التطوير الإداري كمدخل للتنمية السياسية في الجزائر

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في التطوير الإداري و أثارها على التنمية السياسية

مع تزايد التعقد في مهام واجبات الدولة الجزائرية، غدا من الضروري تطوير الأنظمة عموما و الإدارية على وجه الخصوص و معالجة نقائصها من خلال التنظيم الجيد. حتى تواكب أهداف الدولة في تنمية سياسية الشاملة. فتتجلى تلك في العوامل السياسية و الإدارية منها التنظيم الإداري ،المسؤولية الإدارية، التداخل بين الأجهزة السياسية و الإدارية و مشاركة المجتمع المدني بكل أطيافه .

و الأهم الإصلاحات التي تسعى إليها الإدارة بدءا من القوانين و التشريعات كل دلك له تأثر مباشر على التطوير الإداري و تكون له نتائج على التنمية السياسية المرجوة من السلطة

المطلب الأول : المؤثرات السياسية و الإدارية

إن الجزائر كدولة نامية خضعت إلى استعمار طال لأكثر من قرن، كون خلالها تنظيما إداريا يتجاوب مع مصالحه وطموحه للبقاء للآبد و التبعية المطلقة و قد بقيت تلك النظم قائمة حتى يومنا هدا. من خلال ما طبع الإدارة الجزائرية التي تتسم بالتقيد بالنص القانوني و غياب المرونة في الوظائف و التنظيم و فعالية القرار(1) و عرفت الإدارة الجزائرية مند الاستقلال عدة مظاهر سلبية أهمها :

- **عمق الهوة بين التنظيم الإداري و حاجيات الشعب الأساسية**
- **تهرب القيادة الإدارية من المسؤولية مما اثر على رشادة القرارات السياسة أثناء اتخاذها وتنفيذها.**
- **الجمود الإداري و ترسيخ البيروقراطية التقليدية .**
- **استفحال ظاهرة الروتين الإداري.**
- **تغيب المشاركة الفعلية للأفراد و إهمال الجانب الإنساني للإدارة الجزائرية.**
- **هجرة الكفاءة بسبب قلة الحوافز و عدم فعالية و كفاءة الموظف الجزائري بالتشكيك الدائم في قيمته قدراته.**
- **تهميش الكوادر المحترفة والملتزمة والنزيهة في عملية صنع و اتخاذ القرار .**
- **الإصلاح الجزئي الظرفي المتواصل في الإدارة الجزائرية بدون مضمون هيكلي أو وظيفي .**
- **استخدام القيادة السياسية للجهاز الإداري كأداة في التحكم و السيطرة السياسية.**

1- سرير عبد الله رابح " عملية صنع القرارو تطبيقته في الإدارة العامة بالجزائر " (اطروحة دكتوراه دولة، و كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2006) ، ص 399

كل هذه العوامل أدت إلى إفراز علاقة تنافر بين الدولة و الأفراد. و نشوء أزمة ثقة لدى المواطن إ تجاه الإدارة، فأصبحت في غياب الشرعية المطلوبة، جهاز في يد النخبة الحاكمة تستخدمه كأداة للحفاظ على شرعيتها و مصالحها، و منه يرى البعض عدم ثقة المواطنين في السلطة السياسية موجود في مشكلة الإدارة و تنظيمها في الجزائـــر (1)

وبرغم محاولات الدولة في الجزائر إدخال إصلاحات سياسية إدارية مند الاستقلال لكنها لم ترقى إلى مستوى تنموي، لتعزيز المؤسسات السياسية و الإداريـــــــة و مشاركة الشعب في إدارة دولته لتحقيق طموحه و أهدافـــه و يرجـــع دلك إلـــــــى:

* الإصلاحات السياسية تمركزت في التغير في الهياكل الحكومية و التحكم في الإعلام دون إعطاء دور للسلطة التشريعية لتمارس دور الرقابة و المحاسبـــــة.

* ارتباط حل الإصلاحات بصاحب القرار السياسي مما يعنى تهميش رجال الاختصاص و جميع الهيئات مـــن المشاركة .

* تغيب الحوار بين القيادة و القاعدة لطرح و الحل المشاكل أدى لتوسيع الفجوة بين اتخاذ القرار ومصالح القواعد الشعبية.

* إن مبادرة الإصلاح و التغيير في نظام الحكم نابعة من مستويات عليا لجهاز الدولة مما كرس مركزية القرار السياسي و الإداري.

* المعارضة المتواصلة للأجهزة البيروقراطية للإصلاح السياسي الذي من شأنه حرمانها من الحصول على الامتيازات و يقلص نفوذها .

* التداخل الواضح في السلطات و المسؤوليات الحزبية و الحكومية مما جعل هده الأخيرة أكثر حصانة ضد الرقابة و المساءلة من طرف المجالس المنتخبة و الاستشارية. (2)

كل دلك أدى إلى استفحال الفساد و ساد الطابع البيروقراطي لعلاقة الدولة و الإدارة بالمجتمع لزعزعة الاستقرار و هز الشرعية السياسية .

وهذه المؤثرات من أهم العوامل المساعدة على تفاقم بيروقراطية الدولة و بروز أزمات تنموية، شرعية و سياسية، فكانت نتائجها قيام الموطنين بالتمرد على السلطة و المطالبة بالحقوق و المشاركة في صنع القرار و أحسن دليل أحداث **05** أكتوبر **1988** التي أثبتت رفض القاعدة للنظام السياسي.المفتقد للقيادة السياسية و الإدارية الراشدة .

1- عماد الشيخ داود " الفساد و الإصلاح ،(دمشق، اتحاد كتاب العرب، **2003**) ص .**47**

2- بومدين طاشمة "استراتجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"(أطروحة دكتورة تخصص تنظيم إداري ، جامعة الجزائر،**2007**).ص**241**

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني

المجتمع المدني، يعرف بأنه مجموعة تنظيمات طوعية حرة، تملآ المجال بين الأفراد و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها و تكون ملتزمة بمعاير و قيم الاحترام و التراضي. و تعرف حسب الأستاذ " أماني قنديل" كل المؤسسات التي تتيح لأفراد التمكن من الخيرات و المنافع العامة من دون توسط الحكومة " . (1)

وهي تعبير عن مساهمة المجتمع بمختلف شرائحه و فيأته في الشأن العـــــام و دلك حتى لا تطغى إرادة الدولـــــة و تتحول إلى كيان مستبـــــد.

و السؤال المطروح في هدا المقام.

هل للمجتمع المدني القدرة على تحريك مؤسساته و تنظيماته لإثبات استقلاليته و إسهاماته في ترسيخ أسس و أهداف التنمية السياسية ؟ و فحسب التعريف السابق لا نجد في الجزائر مجتمع مدني بدلك المفهـــــــوم، كمؤسسات ذات صبغة سياسية، اقتصادية،اجتماعية ، فكرية تكون خارج نطاق السلطة و تشكل قـــــوة مضادة للسلطة السياسية بل هو غائب و دلك لعدة أسباب عطلت تشكيله و ظهوره كقوة موازيـــة.

فيرجـــــع دلك لفترة الاستعمـــــارية التي اعتمدت على نظام الدولـــة المركزيـــة و الفكر التغريبي حيت أن النخب المتخرجـــــة من المدرسة الفرنسيـــــة و لو وصلت إلى مستو معين لم تصل لحد المطالبة بالاستقلال وهـــــي التي كانت المـــحرك الرئيسي للمجتمـــــع المدني. و هذا ما سمـــــح السياسيين من احتكار القيـــادة وإعلان الثـــورة مع عـــــدم رضاهم عن الطبقة المثقفة التي أصبحـــــت في مركز التابع. (2)

1– أماني قنديل "المجتمع المدني في الوطن العربي ، " (واشنطن ، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن ، **1991**) ، ص **99**

2– علي الكنز ، " دراسات في الجزائر و العالم العربي " الجزائر ، دار يوشان للنشر، **1990**،ص **30،31**

فإن كان هدا هو الحال أثناء الحقبة الاستعمارية ، فبعد الاستقلال و حتى أكتوبر 1988 سيطرت الدولة على المجتمع ومؤسساته وحسب المفكر "ألفراد ستيفن" في كتابه – الدولة و المجتمع – : عرفنا إدماجية الدولة أي تحكم الدولة في إنشاء هده المؤسسات و الهيئات من خلال القوانين و الاجراءت السلطوية (1)

حيت ظهرت دولـــة وطنية لم تكن تسمـــح ببروز أيـــة استقلالية خارج هياكل المؤسسات الرسميـــة و بالتالي سهمت كثيرا في خنـــق المجتمـــع المدنـــي و تغييـــــــه .

كما احتكرت الدولة المجال السياسي و أصبحت السلطة ملكية خاصة لايستفـــيـــد منها إلا من يؤمـــــــن بأيديولوجية النظـــــام السياسي الموجود و استعمل حزب جبهة التحرير الوطني لطمس المجتمـــــع المدني و سيطرت الدولة على قنوات إنتاج الثقافـــــة و الوعـــي و غيب المثقف و إن وجد فهـــو مضطهـــد .

و رغم التطورات المتتالية و الإحداث التي عرفتهـــا الجزائر إلا أن الوضعيـــة لم تتغير فحتى أحـــداث أكتوبر1988 لم تخـــرج عن إطار السياســـة و كلها كانت محاولة استغلتهـــا السلطة لتجديد نفسهـــا و ضمان استمرارهـــــا.

و رغم الأدوار التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن يقوم بها، لتكون قوة داعمـــة للأداء الحكومـــي البيروقراطي بالجزائـــر لكن قدراتهـــا يشوبها الكثير من القصـــور .

1– أحمد ثابت "التعددية السياسية في الجزائر " المستقبل العربي ، العدد 155 ،يناير 1992 ، ص 19

مما أنعكس على قدراتها للمشاركة في إعداد برامج و سياسات التنمية و الحد من سلطوية البيروقراطية و مكافحة الفساد، و أهم المعوقات التي تواجه المجتمع المدني لتكون أداة فعالة في إستراتجيـــة التنميـــــــــة السياسيـــــــــة .

- ضعف العلاقة بين البيروقراطية الحكومية القائمة و مؤسسات المجتمع المدني والتي تسعى لاحتراقها و جعل هده المؤسسات امتداد لها. فعادة ما يلجئ الجهاز الإداري الحكومـــي لقمع و محاصرة هده المؤسسات ممـــــا يفـــــقدها سمتها الفعالـــة . فمعظـــــم الإستراتجيات التنمويـــــــة أهملت بشكل كبير إشـــراك هـــــــده المؤسســـات، و اعتبرتها كامتداد لشرعية النخبـــة البيروقراطيـــة، وهدا الوضع زاد تعقيدا بتبني الحكومات برامـــج مكلفـــة اجتماعيا وزاد تهمش، المجتمع المدني و تغلغل الفساد و تعاظم السلطـــة البيروقراطية و سيطرتـــها على الدولة.

- غياب التنظيم و الاحترافية لدى الناشطين في منظمات المجتمع المدني جعلها غير قـــادرة على مواجهة المشكلات التي تحاصر المواطـــن الجزائري خاصة ما تعلق ببرامـــج التنمية المختلفـــة.

- توسع دور الدولـــة في الاقتصاد و المجتمع أدى لتسلطها عليه. وتوسيـــــــع دور الدولـــــــة في خدماتها (صحة، تعليم ، نقل ، اتصالات). لم يصاحبه تجديد سياســـي، والتنميـــة السياسية كعمليـــة تستوجب إجـــراء تغيرات عميقـــة و متوازنة. تمس جوانب متعددة من المجتمع.

- وقوع بعض مؤسسات المجتمع المدني تحت طائلة مشكلة الفساد و انحرافها عن الأهداف التي وجدت من أجلهـــــــا و هو ما جعـــل الهيئة و المؤسسات الإقليمية و الدولية المانحة للمساعدات تفكر جيدا غداة إشـــراك مؤسسات المجتمع المدني بالجزائـــــر.

- التغيـــر السياسي والإداري الذي تحاول السلطة البيروقراطية توظيفه لتنفيذ وتحقيـــق سياستها وهي قرارات فوقية لا يشارك فيها المجتمع المدني (أحزاب – خبراء– مواطنين) . (1)

1- بومدين طاشمة – مرجع سابق ص 273

و الواقع أن تغيب دور المجتمع المدني و العمل بكل الوسائل لقمعه و منعه من الحركة و النمو. لا يقصد إلا تدمر هده القوة الفاعلـــــة و حرمنها من التكوين و إلغاء وجودها حتى لا تهدد احتكار السلطـــــة العامـــــــة و تهديد شرعيتها.

و عليه ما هي الآليات و الطرق الناجعة لتدعيم المجتمع المدني. حتى يتمكن من تقديم أداء فعال لترشيد العمل البيروقراطي و النمو السياسي ؟

- يجب إصلاح العلاقة بين المؤسسات المجتمع المدني و البيروقراطية الحكومية وهو أمر ضروري لما تملكه هده المؤسسات من مخزون معتبر من القيم تساعد على تعبئة الموطنين لا تستطيع الحكومة القيام بها. و الدور الذي يمكن للبيروقراطية الحكومية أن تـــــقوم به اتجاه مؤسسات المجتمع المدني لتسهيـــــــل انخراطها في العمل التنموي ليشمل إجراءات قانونية و تنظيمية و توفير حوافز مالية لتفعيل دور هـــــــده المؤسسات. (1)
- تطوير البيروقراطية الحكومية لنظرتها للتنمية و التجديد السياسي بمشاركة فعالة للمجتمع المدني و مساهمته في صياغة و إعداد البرامج و السياسات التنموية للحكومـــــة.
- ضرورة خلق شبكة واسعة للمجتمع المدني لتبادل الخبرات و تنسيق الجهود مع نظرائهم من البلدان العربية ، القارية، الدوليـــــة .
- تدخل مراكز الدراسات و المانحين" < DONORS لتعزيز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني بتنظيم برامج تكوينية و تربصات لبناء القدرات و إعداد الحملات ضد الفســـــاد .

المعيقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني متعددة متشعبة متعلقة بالمحيط العام الغير محفز بالكامـــل خاصة ضغوط الإدارة الحكومية و يمكن تفعيل هده المؤسسات لتساهم بدور معين لترشيد العمل الإداري والنمو السياسي الشامـــــــل. (2)

و ما يمكن قوله حول التنمية السياسية بالجزائر أنها ليست من اختصاص مؤسسات المجتمع المدني بل تعني كل الوحدات التابعة للدولة و الأمة (حكومة ، برلمان ، قضاء، مجالس محاسبة ، مجتمع مدني ، و سائل إعلام ومراكز دراسات و استشراف) .

أخيرا العمل التنموي مرتبط بالإرادة السياسية لتنفيذ المهمة ولا يكون إلا بوجود تنمية إدارية فعالة و رشيدة و التي بدورها تحتاج لتطوير إداري مستمر، و مواكب للتغيرات و التحويلات الاجتماعية بإشراك كل الفاعلين و خاصة مؤسسات و منظمات المجتمع المدني.

1- بومدين طامشة – مرجع سابق – ص 283

2- برهان غليون " بناء المجتمع المدني في الوطن العربي .عوامل داخلية و خارجية"،مجلة النقد ، عدد 7 ،1994 ،ص51

المطلب الثالث: الإصلاح الإدارية

لا مجال للحديث عن تنمية سياسية شاملة و متوازنة و مستمدة دون أن تليها عملية إصلاح إداري شامل، فكل نجاح للتطوير و إصلاح السياسي و الإداري متوقف على مدى تحقيق تطوير إداري قائم على خطـــة إستراتيجية تنموية محددة الأهداف مدعمة بمبدأ الإرادة الشعبية لتقليص سيطرة النخبـــة السياسيـــة و الإدارية (بيروقراطيين و تكنوقراطين) وهده الفئة معروفة بعرقلتها لكل مجهود تنموي شامل قد يهـــدد مصالحها السياسية ، اقتصاديـــة ، الإداريـــة ، الاجتماعيـــة.

والإصلاحات المطلوبـــة و التي يتوقع حدوثها في سلوك المنظمات و الهيأة الإدارية يمكن تلخصها في:

- **التغير في الكم و النوع في أهداف المؤسسات و سلم الأولويات و الإيمان بها و الاستعداد لتحقيقها.**

- **التغيـــر في الوسائـــل و الأساليب و مقارنة ما أحدثته القيم الجديـــدة في مستويات الكـــفـــاءة و الفعاليـــة.**

- **تغير و تطوير النظم و اللوائح خاصة المتعلقـــــــة بتوزيع صلاحيات و طـــرق الاتصال و حقـــوق و واجـــبات العامليـــن.(1)**

- **مدى التطوير الحاصل في العلاقات التي تربط الأفراد داخل المؤسسات بعضهم ببعض و مما لا شك فيه أن الإدارة الجزائرية كانت و مازالت إدارة مقلـــــدة و منغلقة مند الاستقلال مما انعكس سلبا على الوضع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.**

1- بومدين طاشمة ،مرجع سابق ، ص **297**

وعوض أن يكـــون الجهاز الإداري طرفا فاعلا في الإسراع بعملية التغير السياسي كهدف استراتجي تسعى إليه الدولة، أصبح في يد نخبة بيروقراطية هما الوحيد خدمة مصالحها الفردية على حساب المصلحة العامـــة، مما انعكس سلبا على مسار التنمية الإدارية والسياسية. وناتجة للوضع الذي آلت إليه الإدارة الجزائرية كما حاولت الدولة الجزائرية إحداث تغيرات في نمط التسيير الإداري لتواكب الإصلاحات السياسية الجديدة وجعل الإدارة أداة رئيسية و فعالة في عملية التنمية و بالتالي القضاء على العراقـــــيل التي تواجه الجهاز الإداري في عملية التنميـــــة السياسيـــــــــة.

فأهم الإصلاحات في الإدارة الجزائرية كانت من خلال دستور1989 و تمثل في اللامركزية الإدارية من خلال الانتخابات لتمثيل الإرادة الشعبية عبر مجالس شعبية منتخبة كمكان لمشاركة المواطنين لتسير الشؤون العمومية و المجلس هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته و يراقب عمل السلطات العمومية و حتى تجسد قاعدة اللامركزية الإدارية قام النظام السياسي بتدعيم الإصلاحات التي أقرها دستور1989 بجملة قوانين لتحقيق إدارة محلية قادرة على تخطي المصاعب التي تواجه الهيئة المحليـــــــة و أهم إصلاحات إداريـــة.

هما قانون البلدية (09/90/أفريل .1990.07 و المعدل 10/12 ,22 يونيو 2011). (1)

قانون الولايـــة (90. 09. 7 أفريل 1990 و المعدل 07/12 ,21فبراير2012) (2)

وذلك لتفادي السلبيات النظـــام الإداري ليتماشى مع التغيرات السياسية الجديـــدة و أهم القوانين قانـــون 06. 01 الخاص بمحاربة الفســـــــاد وقانون 06-03 المتعلق بالتوظيف العمومي و بعد مصادقة الجزائر علي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كان لازم وضع إطار مرجعي لمنع و محاربة الفساد و يتضمن 72 مادة موزعة على ستـــة أبواب و قانـــــون خاص بالوظيفـــة العمومية جاء ليوضح العلاقة الموجودة بين الموظف و الإدارة و ينـــظم العلاقة بينهما قانونا و تنظما

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون البلدية ، العدد .37 ، 3 يوليو سنة 2011 م

2- الجريدة الرسمية للجمهورية ، الجزائرية ، قانون الولاية العدد 12 ،29 فبراير 1212 م

و نظرا للدور السلبي للنظام السياسي .و تخلف الجهاز الإداري جاء دستور89 الذي أقر الإصلاحات تم تعديلها في دستور 1996 و تممها دستور 2008. فقامت الإدارة بإدخال إصلاحات لتحديث الإدارة و تكيفها وهيكلتها بشريا تشريعيا و ماديا لضمـــان ، فعالية و سرعـــــة التنفيذ وتقريب الإدارة من المواطن.

و القوانين بنصوصها تؤكد أن الإدارة المحلية هي الركيـــزة الأساسية للإدارة الجزائرية من خلال دور المجالس المنتخبة محليـــا (بلـــــــدي و ولائـــــي).

حيت أصبحت البلدية لها شخصيتها المعنوية و استقلال مالي و حق الترشح و حق الانتخاب حق المداولات.

تم قانون الولاية الذي يهدف لتكيف تنظيم السلطات وتقليل من الوصايـــــة والإدارة المركزية من خلال الصلاحيات الممنوحة للوالي (1) و المجلس الشعبـــــي لولائي" قانون الانتخابات 2012" و كيفية الوصول للمناصب الإدارية للمجالس. لكن هده القوانين رغم ما فيها من إيجابيات لم تراعي المطالب المرجوة في النظام الإداري الجديد الهادف لتحقيق الديمقراطية و توسيع المشاركة الجماعية في إتحاد القرارات حيت لم يمنح للمجالس المنتخبة صلاحيات ضرورية لتأدية وظائفها الحقيقة ورغم محاولات النظام السياسي تحقيق توازن و تنسيق بين العمل السياسي والعمل الإداري عبر الإصلاح اللامركزية مما ينعكس على التنمية السياسية.

- **الإصلاح الإداري الحالي. يتطلب البحث عن الوسائل الناجحة الكفيلة لمعالجة الأوضاع ووضع إستراتجية إدارية بديلة فسابقا خلال الستينات و السبعينات كانت التجربة الجزائرية في مجال التخطيط و القيادية الإدارية بعيدة عن تنمية تحسين استغلال الموارد المتاحة و غياب البعد الديمقراطي و الاهتمام بالعنصر الإنساني .**

و الإصلاح الإداري يمر عبر تشجيع الأسلوب التشاوري و الديمقراطي في الأجهزة الإدارية تنظيم النظـــام الوظيفي في ظل المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية سياسية و تحسن أساليب العمـــــل الإداري، من خلال توسيع مشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات . و إطلاعهم على كل ما يجري من تعديلات و تغيرات تنظيمية, حتى تكـــون لهم الفاعلية في المشاركة في عملية التنمية الإدارية و السياسية الشاملة .(2)

وتوسيع عملية قنـــوات الاتصال بين القيـــادة و القاعـــدة لخلق الثقة و التعاون و احتـــــرام شروط التعين في الوظائف وسياسة واضحة في الترقية وتوفـــير الشروط المادية والماليـــة للعمـــل الإداري الفعـــال. كما أنه على عملية الإصلاح الإداري بالجزائر أن تهتم بها يسمى بالا مركزية الإدارية بتوسيع التفويض الاختصاص و توسيع مبدأ القيادة الجماعية.لمنع فرص التسلط السلطـــــة والإداريين من خلال تحنين المجالس الإدارية. وتشجيع المجالس المنتخبة للإسهـــام بدورها في العمليـــة الإداريـــة.كما أنه يجب إعادة النظر في الهياكـــل الإدارية الحالية بمـــا يتماشى و التحـــــولات الجوهريـــــة للمجتمـــــــع.

1- مرجع سابق، الجريد الرسمية – مواد 102 – 130

2- بومدين طاشمة ، مرجع سابق ص.365

إضافة للاهتمام بالعنصر القيادي الكفئ لتقديم و تحسين الخدمة العامة للمواطنين وتطعيم الإدارة بعناصر إدارية جديدة و تنظمها لرفع الأداء الإداري وتطويره ولإحداث إصلاح وتنمية شاملة سياسيا وإداريا وجب إحداث هيئة عليا للإصلاح الإداري. تقوم برسم وتنفيذ إستراتجيات الإصلاح الإداري حيت أصبحت أكتر من ضرورة ملحة نظرا للأمراض الإدارية و مشاكلها لتعمل على التخفيف من حدتها وعملية البناء لجهاز إداري بيروقراطي رشيد و فعال يساهم في العملية التنموية شاملة و سياسية.

والإصلاح الإداري عملية تتطلب مراعاة العوامل البيئة التي تتحكم و تنظيم الإدارة العامة و من بينها العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

لذلك يجب اتخاذ أجرأت بديلة و التي لن تتم إلا بإعطاء الإدارة بعدها الحضاري والبيئي للمجتمع الجزائري، خاصة إدا علمنا أن الإدارة الجزائرية كغيرها من الدول المستعمرة سابقا هي مقلدة نظامها و قوانينها للإدارة الغربية يكون في مجملة مغاير عن المجتمع الجزائري. فأول عمل يكون بإعادة النظر في بناء و أداء الجهاز الإداري حتى يواكب التحولات الاقتصادية و الاجتماعية سياسية، لان الإصلاح بدون هده التحولات محكوم عليه بالفشل و العمل على تحقيق توازن مطلوب بين المؤسسات الإدارية و المؤسسات الأخرى، لأن تضخيم الجهاز الإداري على حساب باقي المؤسسات يخلق عقبة نحو تحقيق تنمية سياسية.(1)

فلذلك وجب تحجيم الجهاز الإداري، بتفعيل آليات لمحاربة الفساد الإداري بإصلاحات إدارية و ترتيبات وقائية تكمل بعضها البعض وإحداث تغيرات داخلية و حملات إعلامية وتوفير قنوات فعالة تمكن المواطن من عرض شكواه ضد الفساد الإداري مثل لجان التحقيق و الأداء العام .

الإصلاح الإداري ينجح بالقيام بعمليات إدارية و إجراءات سلوكية و تنظيمية وقانونية و تحسين إجراءات التوظيف وتطبيق النظريات الإدارية العلمية المناسبة و ترجمتها لسلوك إداري ملائم لظروف المجتمع و من خلال دلك يستطيع الجهد الإصلاحي، أن يكون مكمل ومتفاعل مع نسق تحقيق تنمية سياسية شاملة مستدامة ومتوازنة .

1- احمد صقر عاشور ، إصلاح الإدارة الحكومية :أفاق إستراتجية لإصلاح الإدارة و التنمية ، (القاهرة ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،1995) ص 127.126

المبحث الثاني:الإستراتجية البديلة للتنمية السياسية و التطوير الإداري في الجزائر

الإدارة بالمنظور الشامل عملية سياسية، اجتماعية و فنية، و التطوير الإداري يكون فعال وشامل بإصلاحات يكون لها اثر إيجابي على التنمية السياسية و تلبية حاجيات المجتمع. وتعتمد إستراتجية التطوير الإداري على الإرادة السياسية بمعنى تبني القيادة العليا لتغير و التطوير الإداري، بإشراك كل المقومات المجتمع لإصلاح النظام الإداري الحكومي. و تفعيل دور الرقابة بإحداث آليات دائمة للأداء و تبني على إستراتجية للقضاء على كل المعوقات و تسير شؤون العامة وفقا الحكم الراشد و محاربة الفساد الإداري بكل أشكاله.

المطلب الأول: محاربة الفساد الإداري كمدخل للتنمية السياسية في الجزائر

ظاهـــرة الفساد هي أحد الأعراض التي ترمز إلى وقـــوع خطأ في إدارة الدولـــة التـــي أخلت بالعلاقـــة المتشعبة بين المواطن و الدولة، فأصبحت بدل من دلك وسيلة لثراء الشخصي و تقديـــم المنافع إلى الفاسدين و هي تأخذ معنى الرشـــــوة، الاختلاس المحياة التدليس عرفهـــــا الأستاذ:" سيد علي شنا":

" استخدم السلـــطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو تحقيـــق هيبة أو مكانة اجتماعية بطريـــقة يترتب عنها خرق" القانـــــون أو مخالفة التشريع أو السلوك الخلقي"

و هذه الظاهرة يمـــــكن إن نستنشق منها:

- **فقدان الثقة و المصداقيـــــة بجهـــاز الإداري و الدولـــــة بشكـــــل عـــــام. (1)**
- **التأخر بمعالجيـــه يؤدي لانتشاره إلى بقية الأجهزة الإدارية و استهتار بالمصالح العامة و برموز الدولة.**
- **انتشار الفساد الإداري يؤدي لانتقاله لطبقات المجتمع و الانحلال الأخلاقـــــــــي.**
- **انتشار الفساد الإداري يجعل معـــظم القرارات غير راشدة و غير فعالـــــــــة.**
- **الفساد الإداري يؤدي لزيادة تكاليف الإدارية و الصعوبات الإداريـــــــــــــة.**

الفساد أصبح من القضايا التي فرضت ذاتها في البحث السياسي والإداري في الجزائـــــر.(2)

فالفساد الجهاز البيروقراطي وهيمنته على القرار الإداري والسياسي والمالي والاجتماعي جعل الجزائر بلد غني يعيش أغلب فئته في أدنى مستوى الفقر رغم توفرها على دخل سنوي 22 مليار 2000 / 76 مليار 2010.

1- مصطفى كامل السيد، صالح سالم" الفساد و التنمية، الشروط السياسية لتنمية" (القاهرة ، مركز الدراسات و البحوث للدولة النامية 1995)، ص

2- بومدين طاشمة مرجع ، سابق ص 250

ونظرا لاكتساب الجهاز البيروقراطي قـــوة ونفوذ كبيرين في الجزائـــــر، و بطئ العمل التنموي السياسي أدى لوضع حد لقـــوة ونفوذ المؤسسات الديمقراطيـــة، مجالس منتخبة الأحزاب السياسيـــة، في مواجهـــة الجهـــاز البيروقراطي وعـــــدم الـــــتوازن وانتشـــــارا لفســـــاد الإداري.

وانطلاقا من دلك يمكن القول أن وجود الفساد و انتشاره هو ناتج غياب الأطر القانونيـــة والمؤسساتية والإرادة السياسية التي تطويق هده الظاهرة و تعالجها. و الفساد بمؤشراته يعتبر من أعلى درجات الفساد بالعالم حسب تقرير منظمـــة الشفافيـــة الدوليـــــة .(1)

إضافة لقناعة المواطن الجزائري وإدراجه بأن الفساد منتشر في المؤسسات السياسية والأجهزة البيروقراطية الإدارية و هـــو ما يدل بطريقة لا تقـــبل الـــشك أن البيئـــة السياسية الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية. ينتشر فيهـــــا الفساد و كم ضيعت الإدارة من فـــرص من الاستقـــلال حتى السنوات الأخيرة.

فكان لها انعكاسات و أثـــر على الأوضـــاع و على العلاقـــة بين المواطن و أجهـــزة الدولة، مما عمـــق من شعـــور المواطنيـــن بتفشي الفساد،كذلك الخطاب الرسمي الذي ما أنفك يعترف بالفساد و بالوعود بالقضاء عليه، وخير دليل خطاب رئيس الجمهوريـــة (2)" **إن الدولـــة مريضة معتلة. مريضة في إدارتها بممارســـة الحياة مريضـــة بالمحسوبيـــة و التعسف و النـــفوذ ومريضة بالامتيازات التي لا رقيب لها و حسيب ، مريضـــــة بتبذيـــــر الموارد العامة و نهبهـــا بلا رادع**".

ورغم وجود دوافع داخليـــة و خارجية لإحداث التغيـــــر في السياسات و القوانين لتتماشى مـــع التحولات اجتماعية، الكبرى لكن البيئة البيروقراطية الإداريـــة مازالت تتعامـــل بالإرث الإداري و التنظيمي المبنى على الأسلوب التقليـــدي عـــــوض الاعتمـــــاد على العمـــــل التغيـــري القاعـــــدي .

وإعـــــادة ترتيب الأمور لخدمـــــة الأهداف المنشودة كل هدا أنتـــــج الرداءة والفســـــاد لواقع الإدارة العامة و نلخصـــه في ما يلـــــي :

1 – غياب مخطط هيكلي عام وعدم وضوح السياسات العامة أدى لتكبيل الجهاز الإداري .

2 – تضخيم الجهاز الإداري على ما يفوق احتياجاته بتعقيد الإجراءات الإدارية وضعف التواصل مع المواطنيـــن.

3 – عدم المساواة و تكافـــئ الفرص ناتـــج عن المحسوبيـــة والوساطـــة.

4 – ضعف التدريب الإداري وعدم انتظامـــــــــه

5 – بطئ حركة القوانين و التشريعات و غياب المعايير العلمية المرتبطة بالتغيرات الإداريـــــة.

6 – إخفاء الحقيقة و عدم الاعتراف بالإخفاقات و المشكلات أمام الرأي العـــام.

1– حسب تقرير السنوي لسنة **2006** لمنظمة الشفافية الدولية الجزائر احتلت المرتبة **84**

2– خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، بتاريخ **29** ماي **1999** جريدة المساء العدد، **2601**، **31** ماي **1999**، ص **03**

ومع كثرة المظاهر السلبية للجهاز الإداري البيروقراطي ناتجة ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة في المجلس المنتخبـــة. و لعل حجم مشكلة الفساد في الأجهزة البيروقراطية الجزائرية و مخاطرها يستدعى تفعيل آليات لمحاصـــرة الظاهـــرة و القضاء على تداعياتها السلبية على التنمية السياسية الشاملة وفق إستراتجية واضحة.

وحتى يتم التصـــدي لها لا بـــدا من بديـــل لإصلاح إداري لدعم التنمية و تقليص مظاهر الفساد البيروقراطي و التقاضي معه بصورة استباقية بمعالجة الأسباب و العوامـــل التي تأخر وتعطل و تفسد أجهـــزة الإدارة في الجزائـــر و تبنى القيـــادة لهـــدف تطويـــر شامـــل من خـــلال توفير قيـــادة إدارية و سياسيـــة كفئ تناسب الوظائف القيـــادة العليـــا و منها :

* الـــــقدرة على تحديـــد الأهداف و تحديد السياسات والإجراءات بوضوح و دراستها جيدا حتـــى تكون قابلة للحقـــيق .

* القدرة على الحركة، والمبادرة والابتكار و مواجهة المواقف و التغيرات التنظيمية و البشريـــة و التكنولوجية و الـــــقدرة على مواجهـــة الأزمـــــات .

* القدرة على اتخاذ القرارات الموضوعية بانتهاج المعرفة العلمية واتخاذ القرارات.

* كذلك العمل على تطوير المنظومة التعليمية لما لها من دور في بناء المواطن الصالح ووظيفة التعليم تضمن آلية سياسية و مكافحة الفساد و التمكين للحكم الصالح و لما للتعليم من أثار حاضـــرة و مستقبلية على تكويـــن وتنمية شاملة و لهـــا دور في غرس القيـــم و تزويـــد الإفـــراد بالمـــعارف التـــي تكس لديهم خصـــائص المواطـــن الصالـــح.

* كذلك محاربـــة الفساد تبـــدأ من تطبيق الشفافيـــة الإداريـــة وهو من المفاهيم الإدارية الحديثة و المتطورة التي يتوجب على قيادة السياسيـــة و الإداريـــة شاملـــة فـــي الجزائر ضرورة الآخذ بها لما لها من أهميـــة.(1)

لدلك نجد كثير من المختصين دعـــوا إلى ضرورة بـــدل الجهـــود لمعالجـــة المشاكـــل السياسية و الإدارية خاصـــة الفساد الإداري بتطبيق الشفافيـــة.

حيت يقـــول الأستاذ "**طبيب تيزتـــي** " :

" الشفافية هو أهم وأوسع من مفهوم الديمقراطية ذاته" لآن الديمقراطية قد لا تتمتع بالشفافية الضرورية." (2)

وتطبيق الشفافية في الجزائـــر على مستوى التنظيمات الإدارية يترتب عليه أثـــار ايجابيـــة أهمهـــا .

1- يوفر الوقت و التكاليف و يجنب الفوضى في العمليات الإدارية.
2- ترسيخ القيم و تضافر الجهود حيت يكون أداء العمل جماعيا و تكون المحاسبة على التجاوزات
3- يساعد على إحداث تغيـــر في ثقافـــة المنظمـــة.
4- التزام الحكومـــة و الإدارة العليـــا بمبدأ دولـــة القانـــون و المؤسسات .
5- ضرورة إجـــراء لقاءت بصـــورة مستمرة في المنظمـــة بين الجهـــاز المركـــزي و أجهـــزة الرقابة و تفعيـــل دورها (المحاسبة، الرقابـــة، الإدارة المالية) لتقيم أداء لأدارت العليا .

1- مصطفى كامل السيد،" الحكم الراشد و التنمية"، (القاهرة مركز الدراسات و البحوث للدول النامية ،2006)ص43

2- طيب تيزتي، "ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني" ،(حمص.داجغو للدراسات و النشر2002)،ص197

– توعية المواطنين بالحقـــوق و الواجبات و إمداد الجماهـــــير بالمعلومات الحقيقية الصحيحة حول مشاكـــل مؤسسات الإدارة العامة.

– انتقاء الموظفـــين بعنايـــة فائقة و على أسس علميـــة بعيدا عن الوساطة. المحسوبية و خاصة المناصب القيادية .

– ضرورة تقويم الأداء (**évaluation**) لجميع الموظفين في كل الوحدات و على كافة المستويات .

و تطبيقا لمفهوم الشفافية يلزم تطبيق أركان الترشيد الديمقراطي لتحقيق الفعاليـــــة و أهمها المساءلة أولى حلقـــات التطوير الإداري. التي يتوجب على القيـــادة السياسيـــــة و الإداريـــــة في الجزائـــــر الأخـــــذ بها لما لـــها من أهمـــــية لأحداث تنميـــــة سياســـــية شاملـــــــة.

* و المساءلة تكون عبر البرلمان كهيئة تشريعيـــــة لما له من دور رقابي على أعمال الحكومـــــة لضمان استقامـــــة العمـــــل البيروقراطـــــي.

* المساءلة التنفيذية عن طرف إدارية بفتح قنوات الاتصال مع الجماهير لإيصال رأيها للإدارة حول حقوقها حتى تصحيـــــح هـــــده الأخيـــــرة أخطائهـــــا بنفسهـــــا و تكـــــون لها مصدقيـــــه مع الموطنيـــــــن (1).

* المساءلة القضائيـــة ركن أساسي لضبط الجهاز البيروقراطي و السلطة القضائية تكون مستقلـــة و لهـــا الكفـــــاءة لتفسير و تنفيـــــذ القانون و إتاحـــــة المجال أمـــــام المواطنـــين للتظلـــــم أمامهـــــــا.

و مما سبق يمكن القول إن هده الأساليب و الطرق تكون ناجحة لو وظفت بكفاءة و بالتالي فان الإداري الشامل للجهاز الإداري يسفر عن نجاح حقيقي وكما قال الأستاذ " **أحمد صقر عاشور**" يمثـــل مقومـــا رئيسيا لنجـــاح خطط التنميـــة اقتصادية و الاجتماعية ولا يمكن تحقيـــــق تلك دون إجـــراء إصلاح شامـــــل للجهـــــاز الإداري (2)

1– محمود مصطفى إسماعيل " مسألة الإدارة العامة بين النظرية و التطبيق (رسالة الدكتوراه، جامعة القاهرة 1) (كلية الاقتصاد و العلوم السياسية إدارة العامة، 2004) ص22

2– احمد صقر عاشور "أصلاح إدارة الحكومية (القاهرة، المنظمة العربية لتنمية ،الإدارية 1995)،ص148

المطلب الثاني: التطوير الإداري وفق منظور الحكم الراشد

ظهر مفهوم الحكم الراشد في سنة 1989 خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغير الذي حدث في طبيعة دور الحكومات من جانب و تطور علم الإدارة من جانب أخر، عمليا لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي صنع و تنفيذ السياسات العامة بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسات دولية، و هو يقوم على المساءلة، الشفافية، القدرة على التعبئة والمشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع .

ويعرف بأنه الحكم الذي تقوم فيه قيادة سياسية منتخبة و كوادر ملزمة بتطوير موارد المجتمع و تقديم أحسن الخدمات للمواطنين بتحسن نوعية حياتهم و رفاهيتهم برضاهم و بمشاركتهم و دعمهم. (1)

هي إشراك جميع الأطراف المؤسساتية في عملية إتخاد القرار، وتوفير المعلومات لجميع الأطراف وتحديد حقوق والواجبات المسئولين لتجنب الفساد الإداري.

*** الإدارة تعتبر عملية سياسية، اقتصادية، اجتماعية. و التطوير الإداري في مفهومه و توجهاته ينبغي أن يكون فعال لتحقيق درجة عالية من التكامل والشمولية بين هده العناصر ويعتمد التطوير الإداري وفق الحكم الراشد على المساءلة، المشاركة الشفافية، الاستجابة، الكفاءة .**

المساءلة يقوم من خلالها المواطن بمساءلة صاحب القرار و محاسبته عن إدارته و النتائج التي وصل إليها.

1– عبد الكريم إخلافي "الاستقرار السياسي بالحكم الراشد و التنمية المستدامة"، مجلة الفكر البرلماني العدد 23 ، جويلية . 2009 ص 53 .

المشاركة بقبول الآراء و مقترحات المواطنين في المجالس المنتخبة وطنيا و محليا.

الشفافية: تسهيل تقديم معلومات ضرورية للمواطنين.
الاستجابة: على جميع الأجهزة الإدارية تلبية مطالب المواطنين.
الكفاءة: مدى استطاعة الأجهزة الإدارية على تلبية الاحتجاجات المواطنين بتحويل الموارد المتاحة إلى برامج تنموية و الحكم الراشد يفصل بين السلطات بـ:

- إقامة مؤسسات دستورية إدارية و قضائية و سياسية.
- العمل على تغلغل الديمقراطية السياسية و الإدارية في مؤسسات الدولة.
- تطوير الدور الرقابي للمؤسسات التشريعية، المحاسبية، المالية، القضائية، و تحسين الأداء المؤسستي للأجهزة البيروقراطية وزيادة كفاءتها بتكوين آليات دائمة لتقيم الأداء و الحكومات هي الجهاز الذي يقوم بوظائف الإدارة أو تسير شؤون المجتمع.

ويتعين عليها أن تؤدي وظائفها بوصفها مقدمة خدمات عامة، إدارة تتسم بالكفاءة كذلك تعين الموظفين حسب الكفاءة، الجدارة وإصلاح نظام الأجور و المكافآت (شفاف ومحفز).

الحكم الراشد يستوجب الاهتمام بالعنصر القيادي و الإدارة الجزائرية تحتاج إلى طليعة متميزة تستوعب مفاهيمها و منطلقاتها و الأسباب الكفيلة بتحقيق أهدافها بتكوين قيادات ذات تواجه تنموي ولتحقيق ذلك يستوجب :

* تحديد الاحتياجات الفعالية لقيادة الإدارة كما و نوعا لتحقيق الأنشطة بفعلية
* تحديد من هو المسئول على تنفيذ برامج تنمية قيادات إدارية ونوع تلك البرامج .

1- بومدين طاشمة نفس المرجع ص.391

المطلب الثالث: العوامل المقيدة للإصلاح الإداري و اثارها على التنمية السياسية

الجزائـــر تعيش أوضاع صعبة فهي تعاني من أزمة شرعية المؤسسات عدم ا لاستقرار السياسي و أزمة إنجـــاز اقتصادية و اجتماعية، و يرجع السبب الرئيسي في إخفاق عملية بناء دولة قوية إلى الفئة البيروقراطية باعتبارها الطرف الفاعـــل في إي عمل تنمـــــوي سواء كان سياســـي أو إداري.

وما زالت امـــــتداد لعمل تقليـــــدي لإدارة قديمة كامتـــداد للإدارة الاستعماريـــة، القائمة على إهمال المواطنين واحتقـــــارهم بدون معاملة إنسانيـــة في أبســـط الأمـــور الإداريـــة.

والإصلاح الإداري، هو عملية سياسية موجهـــة لضبط و تكيف العلاقة بين الإدارة وعناصـــر المجتمع الأخـــرى وأهم العوامـــل التي تقيـــد الإصلاح وتعتبـــر من خصائص العملـــية الإداريـــــة بالجزائـــــر هي:

1- عملية الإصلاح هي محاولة السلطة لتوسيع نفوذها داخل الجهاز الإداري وبسط نقودها وتنفيذ سياستها.

2 – هيمنـــة القائـــد السياسي وتـــمركز القرار في اتجاه واحد دون مشاركـــة جماعـــية لإحداث إصـــلاح إداري.

3 – عدم الاستقرار السياسي وتغيير الحكومات المفاجئ وتأثيرها سلبا على خلق جـــــهاز إداري فعال ومتطور.

4 – غياب المؤسسات الفعالة و غـــــموض القوانين الصارمة أدى لتعاظـــــم البيروقراطية المنغلقة التي تقف في وجـــــه إي عمليـــــة إصـــلاح إداري.

5 – التغييـــــر الإداري الذي بشرتـــــه السلطـــة كان بقرار فوقي لم تشارك فيـــــه(الأحزاب ، الخبراء، الموظفين).

6 – حدة الصراع السياسي و تداخل الاختصاصات الـــــــذي أدى لتلاشي دور الإصلاح الإداري في صنع الـــــــقرار و خلـــق توازن بينهمـــا.(1)

7 – فشل إصلاح بيروقراطيـــــة الإدارة في إحداث مؤسسات سياســـــية و إدارية عاليـــــة الاحـــــــتراف دائمـــة ومتخصصة راجـــع لضغط القوي المعارضة للتغيير، السياسي، الاقتصادي، الاجتماع، الإداري خاصة السياسيين والعسكريين .

1- عمار بحوش ، مرجع سابق ص.135

8 – تحول الجهاز البيروقراطي الإداري إلى مركز قوة في المجتمع الجزائري يسيطر على الموارد اللازمة دون رقابة.

9 – التناقض الكبير في الأوضاع مابين رسمي و ما هو في الواقع.

10 – هجرة الكفاءات الإدارية الجزائرية و افتقارها للكوادر الماهرة القادرة على التخطيط و تنفيذ البرامج التنموية في الإدارة العليا.

11 – عدم استقرار الحكومات فمند 1988 و حتى 2012 هناك 13 حكومة و 11 رئيس حكومة وعملية متواصلة لدمج و تجزئة الوزارات .

و ناتجة لهده العوامل و أكثرها يمكن القول أن الإصلاح الإداري في الجزائر كان محدود حيث لم توفر السلطة السياسية الظروف الملائمة لعملية الإصلاح التي نص عليها دستورا 1989 و1996، السلطة في الجزائر تسعى دائما لتنظيم الحياة السياسية والمجال الإداري حسب تطلعاتها التي تهدف إلى استقرارها و الحفاظ على امتيازاتها ومصالحها(1)

و عملية الإصلاح البيروقراطي للإدارة قد فشلت في إحداث نظام سياسي و إداري فعال و دائم لحل المشكلات المعقدة. والكثيرة. وثأرها عليه.

و منه نطرح إشكالية كيف يمكن لمجتمع أن يكون ديمقراطي بقيادات لاتؤمن أصلا بالتنمية و التجديد السياسي و الإداري الذي تراه خطر على مصالحها و الفراغ الموجود في المجتمع أدي إلى قطع السلطة البيروقراطية لأي إصلاح مما أثر على عملية التطوير بأهدافها السياسية و الإدارية (2).

1– بومدين طاشمة، نفس المرجع ص 222

2– عثمانية جياد "إصلاحات الإدارية و التعددية لسياسة الجزائرية "(رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر معهد العلوم السياسية 1995)، ص 200

الخاتمة

خاتمة

إذا كانت الإدارة، العنصر الرئيسي والفعال والمحرك الأساسي لعملية التنمية السياسية. فإن عدم كفأتها واستفحال الفساد، و الاستبداد داخلها تعتبر، مشكلة أساسية في تعثر العمل التنموي السياسي في الجزائر. وكل الأزمات التي عرفتها الجزائر مجتمع و دولة. هو ناتجة لإصلاحات ظرفية لا تخدم الأغلبية ، وإنما تتوجه لضمان استمرار مصالح فئة قليلة، بما يسمى نخبة البيروقراطية الإدارية. و ما يمكن قوله أنه ما دام جوهر التطوير لم يمس السلطة الإدارية وأسلوب ممارسة الحكم، فلن تكن هناك نتيجة وتنمية سياسية تغطي كل مجالات الحياة للمجتمع و الدولة.

ومن خلال بحثنا هدا حولنا لإلمام بأهمية الإدارة، و دورها في التنمية السياسية الشاملة.

وعملية التطوير الإداري التي لا تكن إلا في الهياكل وعملية الإصلاح لكل الجوانب.

وكذلك أهم المعيقات و العوامل المؤثرة سياسيا و إداريا لتطويرها، و خلق علاقة توازن بين الجهاز الإداري و نظام الحكم السياسي.

واستنتجنا أن أهم ما يعيق النظام السياسي في الجزائر لقيام تنمية سياسية شاملة، هو عدم التوازن بين الجانبين وهو ما تترتب عنه نتائج ضارة.

- تزايد نفوذ النخبة الإدارية و تطبيق سياستها التطويرية وفق مصالحها وتطوراتها الذاتية.
- استشراء الفساد داخل المجتمع وخاصة الإدارة الحكومية .

وعملية التطوير الإداري بحاجة لتفعيل آليات محاربة الفساد الإداري بإحداث تغيرات وإصلاحات داخل الجهاز الإداري، من خلال توفير القنوات الفعالة للمعاملات الإدارية.

ووضع إجراءات ملائمة لذلك.

و تفعيل دورا لمجتمع المدني ،كآلية من آليات التنمية السياسية الشاملة والمستدامة بتكريس فاعلية وقدرة هذا الأخير على التحرك والاستقلالية عن السلطة وتوسيع دائرة مشاركته حتى يصبح قادرا على إصلاح الحكم وبناء أسس عمل تنموي شامل.

بالإضافة لوضع إستراتجية بديلة للتطوير الإداري وتنمية خاصة للعمليات الإدارية السلوكية، التنظيمية، القانونية، وتحسن إجراءات التوظيف، و تكون إصلاحات شاملة وعميقة لا بد أن تكوم مدعمة بالإرادة الشعبية ومواكبة لتحولات السياسية و تكون متفاعل مهم في تحقيق تنمية شاملة مستدامة .

المراجع

المراجع

أ) الكتب بالغة العربية :

1) بن بتور،عبد العزيز صالح .أصول ومبادئ الإدارة العامة.عمان:دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2000
2) بلال، محمد إسماعيل .مبادئ الإدارة ،النظرية و التطبيق .إسكندرية:دار الجامعة الجديد، 2004
3) بن معيض ، فيصل .إستراتجية الإصلاح و التطوير الإداري ودورها في الأمن . الرياض : مكتبة جامعة نايف، 2006
4) بحوش ،عمار.أبحاث في السياسة والإدارة .بيروث :دار العرب الإسلامي ،2007
5) بحوش ،عمار. نظريات الإدارة العامة .عمان :المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، 1980
6) بوضياف ،أحمد. الهيئة الإدارية الإستشارية في الإدارةالجزائرية . الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب ، 2001
7) تيزتي ، طيب . ثلاثية الفساد الى قضايا المجتمع المدني . حمص : دار جطوا للدراسات و النشر ، 2002
8)جب الله عمار، محمد . الإدارة في الخدمة الإجتماعية .إسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ،2003
9) حامد، ربيع .نظرية التطوير السياسي . القاهرة :المكتبة الحديثة 1972
10) حبرة ،محمد إسماعيل .موسوعة العلوم السياسية .الكويت :الجامعة ،19944
11) داود ،عماد الشيخ .الفساد و الإصلاح .دمشق ، اتحاد كتاب العرب ،2003
12) رشيد، أحمد.الإصلاح الإداري إعادة التفكير .القاهرة : دار النهضة العربية ،1994
13) سلمي، علي الإدارة بالأهداف طريق للمدير .القاهرة : دار غريب للنشر و الطباعة ،1996
14) صلاح الدين ،فوزي .الإدارة العامة بين عالم متغير و متطلبات الحديث .القاهرة دار النهضة 2001
15) الصائغ ، محمد الناصر. الإدارة العامة و الإصلاح الإداري في الوطن العربي .القاهرة : المنشورات العربية للعلوم الإدارية ،86
16) عشور ، أحمد صقر . إصلاح الإدارة الحكومية أفاق إستراتجية .القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،1995
17) عساف،محمود .أصول الإدارة ط1. القاهرة : دار الكتب1988
18) قنديل ، أماني .المجتمع المدني في الوطن العربي .واشنطن : منظمة التحالف العالمي لمشارك المواطن ،1991 36
19) الكبيسي ،عامر.الفساد والعولمة . الرياض: المكتب الجامعي الحديث ،2005
20) كامل السيد، مصطفى. الحكم الراشد و التنمية. القاهرة: مركز الدراسات و البحوث للدول النامية، 1995 21)
كامل السيد ، مصطفى و سالم .الفساد و التنمية، الشروط السياسية للتنمية.القاهرة، مركز دراسات والبحوث للدول النامية،1995
22) الكنز،على. دراسات في الجزائر والعالم العربي .الجزائر دار يوشان للنشر ،1990
23) اللوزي،موسى .التنمية الإدارية ط2 .عمان: دار وائل للطباعة و النشر،2002

ب) الرسائل و المذكرات الجامعية

1) إسماعيل ، محمود مصطفى ."مسألة الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق".(رسالة دكتوراه ، في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2004)
2) بن هاشم بومدين حبيب . "الإصلاح الإداري و الترشيد الإداري". (مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس ، جامعة تلمسان، 2008 -2009)
3) جياد ، عثامنية ."الإصلاحات الإدارية و التعددية الجزائرية .(رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،1995)
4) حنيش ، سنوسي ." الإدارة و البيئة في النظرية و التطبيق ".(رسالة مجاستير في العلوم الإدارية ، جامعة الجزائر،1997)
5) رابح ، سرير عبد الله . " عملية صنع القرار و تطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر".(رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2006
6) رحالي الظاوية ،بروان تونس." الإدارة العامة الجزائرية ".(مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، جامعة سعيدة،2009-2010)
7) طاشمة ،بومدين."إستراتجية التنمية السياسية".(رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2006-2007)

ج) المجلات والجرائد :

1) إخلافي، عبد الكريم."الإستقرار السياسي بالحكم الراشد و التنمية المستدامة ".الفكر البرلماني ،جويلية،2009 .
2) بوتفليقة،عبد العزيز.رئيس الجمهورية،"خطاب حول الفساد"،المساء،العدد2601 ، 31مايو 1999.
3) ثابت ، أحمد."التعددية السياسية في الجزائر". المستقبل العربي،15 يناي،.1995
4) الراشد،شقران."التطوير الإداري من أين نبدأ".الريسالة ،ماي،2006.
5) زيادة،رضوان."الديمقراطية التوافقية ".العربي،نوفمبر،2006 .
6) غليون،برهان"بناء المجتمع في الوطن العربي".النقـذ،جوان،1994

د) التقارير والنصوص قانونية :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الأمر 10/11 . المتعلق بقانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 03-جويلية 2011 .
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر 07/12 المتعلق بقانون الولاية،الجريدة الرسمية، العدد 21،الصادرة بتاريخ 29 فبراير .2012
3 - التقرير السنوي حول الفساد و الشفافية في العالم، منظمة الشفافية الدولية،2006

الفـــــــهـــــــــــــــــــــــرس

التشكرات
الإهداء
خطة البحث
المقدمة.....
.....
أ-د
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتطوير الإداري والتنمية السياسية.....13
المبحث الأول : مفهوم الإدارة و علاقتها بالنظام السياسي.....13
المطلب الأول: مفهوم الإدارة.....13
المطلب الثاني : أهمية الإدارة.....14
المطلب الثالث: علاقة الإدارة بالنظام السياسي.....15
المبحث الثاني : التطوير الإداري و علاقته ببعض المفاهيم.....16
المطلب الأول: مفهوم التطوير الإداري و أهدافه.....16
المطلب الثاني: مفهوم الإصلاح الإداري و التنمية الإدارية.....18
المطلب الثالث: العلاقة بين التطوير الإداري و الإصلاح و التنمية الإدارية.....21
المبحث الثالث: التنمية السياسية مفاهيم ، نظريات و علاقتها بالإدارة.....22
المطلب الأول : ماهية التنمية السياسية تعريفا و إصطلاحا.....22
المطلب الثاني: مداخل التنمية السياسية.....24
المطلب الثالث: التنمية السياسية و العملية الإدارية.....25
الفصل الثاني : التطوير الإداري كمدخل للتنمية السياسية في الجزائر.....28
المبحث الأول: العوامل المؤثرة في التطوير الإداري و اثارها على التنمية السياسية.....28
المطلب الأول : المؤثرات السياسية و إدارية.....28
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني.....30
المطلب الثالث: الإصلاح الإدارية.....34
المبحث الثاني : الإستراتجية البديلة للتنمية السياسية و التطوير الإداري في الجزائر.....38
المطلب الأول: محاربة الفساد الإداري كمدخل للتنمية السياسية في الجزائر.....38
المطلب الثاني: التطوير الإداري وفق منظور الحكم الراشد.
42.....
المطلب الثالث: العوامل المقيدة للإصلاح الإداري و اثارها على التنمية السياسية.....44
الخاتمة.....47
قائمة المرجع.....49

الـفـهـرس.....51